الْأَوْلَوِيَّةُ الْحَتْمِيَّةُ لِإِيقَافِ التَدَهْوُر

هَكَذَا يَشُلُّ إِعْطَابُ الْقُدُرَاتِ الْأُمَم

مُؤَسَسةُ تَنْمِيَةِ الْخُبَرَاء (مَهَارَة)

الْأَوْلَوِيَّةُ الْحَتْمِيَّةُ لإِيقَافِ التَدَهْوُر

هَكَذَا يَشُلُّ إِعْطَابُ الْقُدُرَاتِ الْأُمَم

خالد محمود

مُؤَسَسةُ تَنْمِيَةِ الْخُبَرَاء (مَهَارَة)

2015

مُؤَسَسَةُ تَنْمِيَةِ الْخُبَرَاء (مَهَارَة)

"مَهَارة" هي مؤسسة مستقلة، وغير ربحية، للتنمية البشرية، مقرها المملكة المتحدة. أسسها ويديرها خبراء من طيف من التخصصات المهنية. تهدف المؤسسة إلى مساعدة المجتمعات في الاقتصادات الأقل تقدماً على الارتقاء بمستوى أدائهم، في المجالات التنموية الجوهرية؛ كالتعليم، والإدارة المدنية، والقطاع الصحي.

نحن نؤمن في مؤسسة "مَهَارة" بأن أفضل أنواع الدعم هي مساعدة الناس على اكتساب مهارات أفضل، والعمل وفقاً للمعايير المهنية العليا. وذلك من أجل دعم مقدرتهم على المشاركة بصورة متوازنة في تنمية حقيقية ومُسْتدامة؛ تُسْتَشْعَرُ آثارها في المجتمع كله.

تُولِي مؤسسة "مَهَارة" عناية خاصة لتقديم برامج توعية وتعليم الأفراد كيفية زيادة قُدُراتهم، وتحسين أدائهم، ودعم الأثر التنموي لأدوارهم الوظيفية.

الآراء والحجج الواردة في هذه المطبوعة لا تعبر بالضرورة عن الموقف الرسمي لمؤسسة "مَهَارة".

من فضلك استشهد بهذه المطبوعة كما يلي:
خالد محمود (2015) الأولوية الحتمية لإيقاف التدهور: هكذا يشل إعطاب القدرات الأمم. مؤسسة تنمية الخبراء (مَهَارة)، المملكة المتحدة.

نشر بواسطة مؤسسة تنمية الخبراء (مَهَارة)
ISBN: 978-0-9934856-2 (PDF)

© مؤسسة تنمية الخبراء (مَهَارة) 2015، المملكة المتحدة.

يمكنك نسخ، أو تحميل، أو طباعة، هذه المطبوعة من مؤسسة "مَهَارة"؛ لاستعمالك الشخصي. كما يمكنك تضمين مقتطفات منها في مستنداتك، أو عروضك، أو مدوناتك، أو مواقعك، أو موادك التعليمية؛ على أن تذكر المصدر، وأصحاب حقوق الطبع. وتُقَدَّم جميع طلبات الاستخدام العام، أو التجاري، مباشرة إلى مؤسسة تنمية الخبراء (مَهَارة)، المملكة المتحدة.

المحتويات

مقدمة 1

عِنْدَمَا يَتَعَثَّرُ النُمُوُّ طَوِيلاً 2

تَعَثُّرٌ أكثر خطورة 5

امْتِلَاكُ الْقُدُرات 8

إِعْطَابُ الْقُدُرات 13

اسْتِعَادَةُ الْقُدُرات 17

مراجع 21

مُقَدِّمَة

شهد العالم نماذج تنموية متباينة[1]، دائماً ما كان للإنسان دور محوري في صياغتها. إلا أن الدور البارز الذي يمكن أن يؤديه الانسان في التنمية صار أكثر وضوحاً منذ تبين التأثير الاقتصادي الكبير للمعرفة الانسانية[2]. وبالرغم من السبق التاريخي؛ الذي أفاد بعض الدول المعاصرة، فإن التباينات العالمية، في معدلات التنمية، تتآكل تدريجياً؛ من خلال محاولة دول كثيرة اللِّحَاق، وهو ما يُحْدِثُ تغييرات مُعْتَبَرَة في خارطة التنمية العالمية. فالشركات متعددة القوميات تستفيد من تجزئة التصنيع، والاستعانة بالمصادر الخارجية للإنتاج[3]، في حين تُراهن الاقتصادات الناشئة على نقل التقنية، وهياكل الانتاج الرخيصة[4]. ونتيجة لذلك، لم يعد بالإمكان عزل الأداء الانساني، سواء على مستوى الأفراد، أو الدول، عن مقاييس المقارنة، أو تحديات التنافس. ومع ذلك، فإن الدول تبقى غير متساوية الحظوظ؛ إذ أن أجزاءً عديدة من العالم لم تستفد بعد من آليات التنافس، أو التعاون[5]. فالسبق التاريخي، وتسارع التقدم، وأساليب المنافسة؛ التي تمتلكها الدول المتقدمة، تزيد من صعوبة لِحَاق الآخرين بها، ما لم يستطيعوا تحقيق عزم كاف لتعويض الفارق.

ومن الأهمية بمكان، إدراك أن التحديات المتزايدة لحاضر الناس، وآفاق مستقبلهم، تتطلب تدبراً عميقاً؛ خاصة في الدول الأقل تقدماً، بغض النظر عن التباينات الفطرية في مداركهم، وطموحاتهم، وقُدُراتهم، أو الاختلافات الكبيرة في القيم التي يتبنونها. فواحدة من أخطر عواقب العيش تحت وَطْأة التنمية القاصرة لفترات طويلة، هي تضائل الاحتمالات المعقولة لِلِّحَاق بركب التقدم[6-7]. ومع أن بعض الدول استطاعت أن تبين إمكانية تحقيق تنمية سريعة[8]، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي لها حدود معلومة عبر التاريخ. كما أن العديد من جهود التنمية تعاني من التقليد الشكلي، وهو ما يثير شكوكاً حقيقية حول احتمالات المستقبل؛ في الدول التي تحتل مواقع متأخرة على قوائم التصنيفات التنموية[9-10]. فالتنمية في كل الأحوال اجتهاد انساني معقد يتطلب جهود أجيال؛ وهو ما يصعب استمراره، خاصة في ظل المحن الداخلية والتحديات الخارجية. وصحيح أنه في بعض الأحيان قد تستفيد التنمية من دعم خارجي رشيد، إلا أنها لا يمكن أن تتحقق بالوكالة. ومهما تم تمجيد، أو قبول، أو حتى فرض إنجازات وهمية، أو تنمية شكلية، فإنه يستحيل إخفاء الحقائق على المدى الطويل.

ولكي يُكْتَب النجاح لأي عملية تنموية، يَتَحَتَّم أولاً تقييم الثروة البشرية الموجودة بعناية فائقة؛ من خلال قياسها بالمعايير العالمية المُعْتَبَرَة، ومن ثم تقدير الإصلاحات الواجبة. فبناء القُدُرات الانسانية قد يكون أصعب مهام التنمية على الاطلاق؛ خاصة في الحالات التي يتسبب استمرار التدهور لفترات طويلة في سلب البلدان قُدُراتها المَهارية اللازمة للتنافس الدولي. ولا يقل حَتمية عن ذلك، وجوب التدبر في الأداء العام للدول؛ من منظور تاريخي تحليلي؛ يمكن من خلاله تحديد عناصر القوة، ومعالجة نقاط الضعف، وتجنب السياسات الفاشلة. ويُرَكِّز هذا التقرير بالأساس على بناء المقدرة الانسانية؛ في الحالات التي فيها تتسبب التنمية القاصرة لفترات طويلة في إعْطَاب قُدُرات الأفراد؛ بما يخلق هُوَّة بين تلك القُدُرات ومستوى المهارات المطلوبة لتحقيق تقدم تنموي مُعْتَبَر.

عِنْدَمَا يَتَعَثَّرُ النُمُوُّ طَوِيلاً

يمثل الازدهار الاقتصادي جانباً من التنمية تتطلع إليه بشدة كافة أنظمة الحكم. ففي الدول الديموقراطية الحرة، تسعى إليه الإدارات المنتخبة؛ من أجل المُسائلة الشعبية والتنافس السياسي. بينما تحتاجه النخب المُتمكنة في الأنظمة السُلْطَوية؛ لتعزيز القبول بها، وإدامة تَشَبُّثِهَا بالثروة والسلطة. وفي دراسة اقتصادية حديثة جداً، تمت مقارنة متوسط إنتاجية العاملين في 189 دولة، بين عامي 2003-2007؛ محسوبة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فأظهرت نتائج الدراسة، أن إنتاجية العامل في دول الشريحة التسعين للتوزيع العالمي للدخل تزيد ب 53 ضعفا عن إنتاجية العامل في دول الشريحة العاشرة. وقد أُعْزِي ذلك الفرق الهائل في الإنتاجية الاقتصادية، حسابياً، إلى التباين في الثروة البشرية؛ كما تَصُوغُهَا جودة التعليم والتدريب على رأس العمل. كما بين تحليل النتائج أن جزءاً كبيراً من فروق الانتاجية بين الدول يَنْتُجُ فعلياً من التباينات في جودة الثروة البشرية؛ لأن الأفراد في بعض الدول لا يحصلون فقط على سنوات أقل من التعليم، بل إنهم يكتسبون ثروة بشرية أقل من كل سنة تعليمية يقضونها[11]. ولاشك أن مفهوم الثروة الحقيقية أكثر شمولاً[12-14] من الصورة النقدية الأولية؛ التي يقدمها الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يظل المقياس المعياري الذي يعكس الأداء الاقتصادي العام للدول. وتؤكد دراسة مُحاسبية تنموية حديثة أن تباينات جودة التعليم بين الدول تُماثل في أهمية تأثيرها؛ على إنتاجية الفرد، الفروق بين الدول في عدد سنوات التعليم. مما يرفع النسبة الكلية لتأثير التعليم على فروق إنتاجية الفرد من 10% إلى 20%[15]. بعبارة أخرى، فإن التحليل الاقتصادي المُحاسبي يؤكد العلاقة المباشرة بين مُجْمَل المَقْدِرَةِ المَهَارِيَّةِ للأفراد؛ كما يُشَكِّلُهَا التعليم، ومُجْمَل الأداء الاقتصادي للدول.

تقدم لنا دراسة اقتصادية أخرى، نُشرت في العام 2010، معلومات صادمة عن الأداء الجَمْعي للنشاط الاقتصادي الكُلِّي لما يسمى بالدول "النامية"؛ مقارنة بالاقتصادات "المتقدمة"[16]. فعندما تتبعت الدراسة المُفَصَّلة الناتج المحلي الإجمالي في 156 دولة على المدى الطويل؛ خلال 135 عاما (1870-2005). أظهرت بيانات الدراسة أن النصيب الحقيقي للفرد؛ من الناتج المحلي الإجمالي، الذي حققته 136 دولة في آسيا (ما عدا اليابان) وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، في العام 2005، كان مشابهاً للنصيب الحقيقي للفرد؛ من الناتج المحلي الإجمالي، الذي حققته 20 دولة غربية بارزة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في العام 1929. وقد بلغ النصيب الحقيقي للفرد؛ من الناتج المحلي الإجمالي، في قارة أمريكا الجنوبية، في العام 2005، مقداراً مشابهاً للنصيب الحقيقي للفرد؛ من الناتج المحلي الإجمالي، لتلك الدول العشرين، في العام 1950. وكان مقدار النصيب الحقيقي للفرد؛ من الناتج المحلي الإجمالي، لآسيا مشابهاً للنصيب الحقيقي للفرد؛ من الناتج المحلي الإجمالي، لل 20 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي تحقق في العام 1929. بينما بلغ النصيب الحقيقي للفرد؛ من الناتج المحلي الإجمالي، في قارة أفريقيا، في العام 2005، مقداراً مشابهاً للنصيب الحقيقي للفرد؛ من الناتج المحلي الإجمالي، لل 20 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي تحقق في منتصف القرن التاسع عشر. بل إن دخل الفرد الذي حققته الدول ال 20 في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في العام 1913، لم يتحقق في أمريكا اللاتينية حتى نهاية الستينات (1960)، من القرن العشرين، ولم يتحقق في آسيا حتى نهاية القرن العشرين (2000)، ولم يتحقق في أفريقيا حتى نهاية الحد الزمني للدراسة (2005)[16]. وللأسف، فإن دراسة اقتصادية أخري حديثة بينت أن الحال لا يتحسن كثيرا في أفريقيا. إذ تؤكد مؤشرات التنمية البشرية أن معدلاتها في أفريقيا أقل بكثير مما يتحقق في آسيا وأمريكا اللاتينية. إضافة إلى أن تحليل البيانات الاقتصادية للقارة؛ منذ منتصف القرن التاسع

عشر إلى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (1870-2007)، يؤكد أن الفجوة بين القارة وبقية دول العالم آخذة في الاتساع؛ منذ توقفت القارة عن اللِّحَاق بالركب في الثمانينات (1980)[17].

تبدو تفاصيل تلك التنمية القاصرة الخطيرة أكثر سوءاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي عقد التسعينات (1990)، سجلت المنطقة واحدة من أقل نسب التصدير إلى الدخل القومي في العالم (فيما عدا الزيت). كما سجلت أقل نسب الاستثمار الخارجي المباشر؛ مقارنة بجميع دول العالم، فيما عدا الدول الأفريقية جنوب الصحراء[18]. وفي العام 2002، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره الأول عن المنطقة العربية؛ بتحليل شامل للوضع الاقتصادي. وقد حذر ذلك التقرير أنه "بالرغم من التقلبات، فإن معدل النمو في المنطقة ككل؛ خلال أربعين سنة (1960-2000)، اتَّخَذَ مَنْحَىً سلبياً واضحاً". والحقيقة أن "البيانات الاقتصادية أظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد، في المنطقة ككل، كان أقل في العام 2000 عما كان عليه في العام 1980. كما أن الاستثمار في المنطقة لم يُتَرْجَم أبداً إلى نمو اقتصادي؛ إذ تم توجيهه نحو نشاطات غير منتجة"[19]. ففي حالة واحدة، بين العام 1984 والعام 2000، أُنْفِقَ ما يُقَدَّر ب 18% (85 مليار دولار أمريكي) من ريع صادرات الزيت في إحدى الدول على مشروع واحد؛ ضارٍ بالبيئة، وغير مُجْدٍ اقتصادياً، ولم يُحقق أياً من أهدافه المُعْلَنَة، وتَمَّ هَجْرُه في النهاية[20]. وبوجه عام، فشلت مداخيل الزيت الناضب في خلق آلية نمو مُستدامة، أو حتى تكامل اقتصادي بالمنطقة[21]. وبالرغم من تأكيد كل الإصدارات التالية؛ لتقرير المنتدي الاقتصادي العالمي عن المنطقة العربية، على الحاجة إلى تقوية التنافسية في المنطقة؛ من أجل خلق أعمال تستوعب الشباب المنضمين إلى سن العمل. فإنه بعد أكثر من عشر سنوات على التقرير الأول، استنتج إصدار التقرير في العام 2013، أن "النمو الاقتصادي في المنطقة لم يكن كافياً لخلق عدد مناسب من الوظائف؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، بالرغم من جهود تعزيز التعليم"[22]. وللأسف، فإن الدراسات الاقتصادية، الأكثر تخصصاً، خَلُصَت إلى استنتاجات مشابهة. فعلى سبيل المثال، عند وضع بيانات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ المُجَمَّع على المدى البعيد للشرق الأوسط، مقارناً بإطاره العالمي (في الفترة من أوائل القرن التاسع عشر إلى بداية الألفية الثانية 1820-2000)، نجد أن الأداء الفعلي للمنطقة لم يكن مُرضياً على الاطلاق. وكما هو متوقع، تؤكد البيانات أن العامل الأوحد، والأهم، الذي أسهم في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي، في تلك المنطقة، كان هو الزيت. وبالرغم من الارتفاع الحاد في إنتاج الزيت، ومداخيله، فإن الفجوة بين الشرق الأوسط، ككل، واقتصادات الدخل المرتفع؛ في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، كانت في العام 2000 مساوية تقريباً لما كانت عليه في العام 1913[23] (تقريباً وقت اكتشاف الزيت بالمنطقة). بل تُظْهِر تفاصيل تلك الدراسة أن الفجوة بين نصيب الفرد، من الناتج المحلي الإجمالي، في الإقليم، ونظيره في مناطق الدخل المرتفع في العالم، قد اتسعت بصورة كبيرة منذ القرن التاسع عشر، ولم تُظْهِر أي ميل نحو التقارب منذ ذلك الحين.

بالرغم من أن معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد حصلت على "استقلالها"، من قوى القرن التاسع عشر الاستعمارية، حوالي منتصف القرن العشرين. فقد استنتج تقرير منظمة العمل الدولية؛ عن اتجاهات البطالة في العالم للعام 2014، أن

"منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازالت مُتعثرة في حل مشاكلها التاريخية، وتقديم رؤية سياسية واضحة، ونمو اقتصادي؛ لأجيالها الحالية والمُستقبلية .... فقد تباطأ النمو الاقتصادي في المنطقة بشدة؛ إلى حدود 2.2% في العام 2013 (أقل بكثير من المتوسط العالمي)، .... وبقيت بطالة الشباب الأعلى على مستوى العالم، لتصل في العام 2013 إلى 27.2% في الشرق الأوسط، وأكثر من 29% في شمال أفريقيا"[24].

و للأسف، فإنه لا يبدو أن هذا الحال يتحسن. إذ أن تقرير منظمة العمل الدولية؛ للتوقعات الاجتماعية والعمل في العام 2015، نص على أن

"معدلات البطالة في المنطقة تبقى هي الأعلى على مستوى العالم؛ بنسبة مذهلة لبطالة الشباب وصلت إلى 29.5% في العام 2014، ويُتوقع أن ترتفع إلى 29.8% في العام 2015 .... بل إن حوالي 23.4% من الشعوب العربية تعيش تحت خط الفقر القومي للعام 2012؛ مرتفعة عن نسبة 22.7% التي سُجلت في العام 1990"[25].

ومع أن جذور الأداء الاقتصادي الحالي للمنطقة ككل يُمْكن تتبعها إلى بدايات القرن التاسع عشر[26-27]. فإنه يبدو أن هذا التدهور المُحَيِّر، طويل المدى؛ لمحصلة التنمية، والمستمر حتى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، يُؤَيِّد الرؤية الاقتصادية القائلة أن "الطاقة اللازمة لِلْفِكَاكِ من جاذبية التنمية القاصرة، والدخول في مسار تطوري يعتمد على جاذبية التنمية، تظل مُستعصية من الناحية الاقتصادية"[28]. ومع ذلك، فإن "جاذبية" التنمية القاصرة تلك قد جذبت اهتمام كثير من العقول المفكرة؛ من أجل الوصول إلى تفسير أقل مجازية لتلك المعضلة[29-44].

تَعَثُّرٌ أَكْثَرَ خُطُورَة

حاول تقرير حديث تلخيص إيجابيات التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على مدى ال 40 عاماً الماضية، بالقول أن

"توقعات الأعمار في المنطقة بلغت مستويات مشابهة لما هي عليه في الدول المتقدمة"، و"انخفض معدل موت الأطفال، وتسبب الانخفاض السريع في معدل الخصوبة، وزيادة التعليم في تغيير تركيب الأسرة؛ بشكل غَيَّر علاقة الرجل بالمرأة، والآباء بالأبناء. ولأن تعليم النساء اقترب من تعليم الرجال، أصبحت الأسرة أكثر توازناً في تقاسم السلطة بين الزوج والزوجة؛ اللذان تطورت علاقتهما من الانجاب إلى إنتاج الثروة البشرية. فلم يعد الآباء ينظرون إلى أبنائهم على أنهم مجرد عمالة في الحقل، أو تأمين لهم في الشيخوخة"[45].

ومع ذلك، يذكر التقرير أن "المشكلات الهيكلية، في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تُثَبِّط تمكين الشباب والنساء من حياة مُنْتِجة ومُبْدِعة تتناسب مع قُدُراتهم الكاملة". كما يشير التقرير إلى أن تلك المشكلات ذات طبيعة اقتصادية؛ تتراوح بين معدلات مرتفعة لبطالة الشباب، ومشاركة متواضعة للنساء في النشاط الاقتصادي. والحقيقة أنه عند التدبر في حال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتضح أنه بالرغم من تردي وضعها الاقتصادي إلا أن مشكلتها الاقتصادية قد تكون هي الأسهل في الحل. فقد أظهرت دراسات متخصصة عديدة معدلات خطيرة من التدهور الاجتماعي، والسلوكي، والتنموي في كل المنطقة؛ و هو ما يمثل تحدياً أكبر بكثير من المشكلة الاقتصادية.

يَجْمَعُ "مقياس التقدم الاجتماعي المُتوازن" مؤشرات إحصائية مُتوازنة (تشمل التعليم، والصحة، والجيش، والاقتصاد، والسكان، والبيئة، والمجتمع، والسياسة، والثقافة، والضمان الاجتماعي)؛ لتقييم وضع التنمية الاجتماعية في دول العالم[46]. ويبلغ الحد الأعلى لكل من مقاييسه التحتية 10 درجات، وبالتالي يكون المدى النظري للمقياس ككل يتراوح بين 0.0 و 100 درجة. وإن كانت الظروف غير الطبيعية في بعض الدول قد تجعلها تحقق قيماً سلبية خارج المدى النظري للمؤشر[47].

في العام 2010، تراوحت الدرجات المُسَجَّلَة على مقياس التقدم الاجتماعي المُتوازن ل 160 دولة بين حد أقصى بقيمة 98 درجة (كلاً من السويد والدنمارك)، وحد أدنى بقيمة -14 درجة (أفغانستان)[48]. وقد اسْتَخدمت دراسة حديثة جداً درجات مقياس التقدم الاجتماعي المُتوازن ل 53 دولة من أجل تحليل العلاقة بين مؤشرات التنمية الاجتماعية في تلك الدول، خلال 40 سنة، و"القتال بدوافع عقيدية" (ما يُوصف عادة دون ضوابط بمصطلح "الإرهاب"). وَصَفَت نتائج الدراسة 27 دولة؛ من ال 53 المُسْتَقْصَاة، بأنها "ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأفعال "الإرهابية"؛ المُوَجَّهة تجاه حكوماتها، أو شعوبها، أو الاثنين معاً، أو شعوب، أو حكومات دول أخرى". و كان من بين تلك ال 27 دولة، 16 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (غالبية شعوبها تتحدث العربية). وعند دراسة مؤشرات التنمية الاجتماعية لتلك الدول ال 16؛ منذ بداية الألفية الثانية (كما يبينها مقياس التقدم الاجتماعي المُتوازن). اتضح أن متوسط تلك المؤشرات بلغ 38 درجة في العام 2000 (المتوسط العالمي 48.5)، و46 درجة في العام 2011 (المتوسط العالمي 48.7)[49]. وعند تتبع مؤشرات تلك الدول؛ على مقياس التقدم الاجتماعي المُتوازن، منذ سبعينات القرن الماضي، يتبين أنه في العام 1970، كان ل 10 فقط من تلك الدول بيانات على المقياس؛ بمتوسط بلغ 32 درجة (المتوسط العالمي 43.6). بينما في عامي 1980 و1990، كان ل 11 دولة منها بيانات على المقياس؛ بمتوسط 38.4 درجة (المتوسط العالمي 43.4)، و 43 درجة

(المتوسط العالمي 48.1) على التوالي[50]. فإذا علمنا أن المناطق الأكثر تقدماً اجتماعياً في العالم (استراليا – نيوزيلاندا – أوروبا – أمريكا الشمالية) حققت متوسط درجات بلغ 77.8 درجة في العام 1970، و79.8 في العام 1980، و91.2 في العام 1990؛ على نفس المقياس. يتضح لنا بجلاء أنه على مدى 40 سنة (1970 – 2010) عاشت شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ التي تتكلم غالبيتها العربية (ال 16 دولة المشار إليها آنفا)، تحت ظروف اجتماعية غير مُوَاتِيَة؛ بصورة مستمرة.

تتعدد تفاصيل تلك الظروف المجتمعية السلبية بحيث يتعذر إحصاؤها. فعلى سبيل المثال، لا يبدو أن النظام التعليمي بالمنطقة قد استفاد كثيراً من الحداثة؛ فقطاعه قبل الجامعي يعاني من مشكلات خطيرة في هيكله، وسياساته، وأدائه[51]. وقطاعه الجامعي ليس أفضل حالاً؛ حيث تواجهه تحديات متعددة؛ يجسدها الوضع الراهن لما يُفْتَرض أنهم قمة الناجحين. إذ أنه في أكبر بلدان المنطقة إنتاجاً لدراسات الدكتوراه، تُسَبِّبُ المعوقات الهيكلية، ونقص التمويل المزمن

"نقصاً في الأجهزة والمستلزمات، وعجزاً في هيئة التدريس المؤهلة، وتدنياً في رواتب الباحثين". وفعلياً "يقع عبء قصور التمويل على عاتق الطلاب، وتتسبب تلك الضغوط في تدني جودة الأبحاث، وخلق توترات بين الطلاب والمشرفين"[52].

وللأسف، فإن هذا الوضع المتردي بالفعل لا يبدو حالياً إلا أنه يزداد سوءاً، مع آفاق مستقبلية غير واضحة[53].

أما عدم المساواة، فتنتشر في المنطقة على نطاق واسع. إذ نجد الطبقتين العليا والمتوسطة تعيشان نمط حياة مشابهاً لنظرائهم في العالم الغربي؛ حيث المقاهي، ومراكز التسوق، والعطلات المرتبة. بينما تستمر معاناة الطبقات الفقيرة؛ من تفشي البطالة، وتدني مستوى النظام التعليمي، وتردي الخدمات الصحية. إضافة إلى

"تزايد عمل الأطفال، والأسر التي تعولها النساء. فالنساء المطلقات، والأرامل، أو اللائي هاجر أزواجهن، أو سُجِنُوا، لا يجدن مَفَرَاً من إخراج أولادهن من المدارس إلى العمل؛ فهن أيضاً يعملن، وعادة ما يكون ذلك في ظروف غير مقبولة"[54].

أما أنظمة الحكم في المنطقة، فتعاني من مشاكل جوهرية منذ أمد بعيد. فعلى سبيل المثال، عندما قامت دراستان مبكرتان بتحليل البيانات المجتمعية والسياسية ل 47 دولة على مدى 30 عاما. تبين أن الدول ال 16 الآنف ذكرها (في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) تعاني مما وُصِف ب"العَجْزِ الانتخابي"[55-56]. كما أظهرت دراسات أخرى متعددة أن "الحكم في المنطقة ككل غير ديموقراطي" أو ما يُصْطَلَحُ على وصفة "بالسُلْطَوِيَّةِ الانتخابية"؛ "حيث عادة ما تنظم انتخابات دورية متعددة الأحزاب، وبالرغم من ذلك يبقى الحُكْمُ مُنْتَهِكاً لأبسط معايير الديموقراطية؛ بصورة خطيرة ومُمَنْهَجَة"[57-59]. ويُبين أحدث تحليل لنظم الحكم في العالم، على مدى أكثر من خمسين سنة، أنه، حتى العام 2014، لم تَرْقَ أي من الدول ال 16؛ المذكورة آنفاً، إلى أن توصف بأنها ديموقراطية. وإنما تراوحت تصنيفاتها بين "الاستبدادية"، و"العجز السياسي غير المستقر"، و"الفشل"[60-61]. بل يبدو أيضاً أن بعضاً مما يوصف عادة بالقوى "الديموقراطية" الكبرى لديها تحالف نشط، وعمل مؤسسي مُوَثَّقٌ، مع السُلْطوية القائمة في المنطقة منذ عقود؛ لمنع الديموقراطية من أن تستقر هناك أبداً[62].

أما القطاع العام في المنطقة، فقد وصفته دراسات الإدارة العامة المتخصصة بأنه "يبدو فعلياً محصناً بشدة ضد كل جهود إصلاح الأداء المهني، أو حتى تحقيق معايير مقبولة من الأداء الأخلاقي. بالرغم من تعدد التقارير والتوصيات؛ التي

قدمها المستشارون الدوليون وخبراء الادارة المحليين"[63]. بل إنه في واقع الحال، "يَشُلُّ العَجْزُ الإدارة المدنية، ويُبْقِيهَا كياناً مرتبطاً عضوياً بإملاءات السلطة السياسية، ونزواتها، بَدَل أن تكون حارساً على المصلحة العامة"[64].

بالرغم من أن البعض قد يرى أن "التنمية الاجتماعية هي مجرد مقياس لقدرة المجتمعات على الإنجاز في العالم؛ و"ليست مقياساً لقيمة المجتمعات المختلفة"[65]. إلا أنه من الثابت أن التعرض الطويل لظروف مجتمعية مُنَاوِئَة يتسبب غالباً في تأثيرات سلبية دائمة؛ على الصحة، والسلوك، والتوجهات[67-66]. فعلى سبيل المثال، بينت دراسة حديثة في العام 2014، أن معدلات العنف السياسي ومستوياته بالمنطقة قد بلغت حداً يؤثر على السلوك الفعلي للأطفال. ليس فقط المُضارين به مباشرة، ولكن حتى أولئك الذين يشاهدونه في التغطيات الإعلامية[68]. وبالرغم من محدودية النطاق الجغرافي لهذه الدراسة، إلا أنها تمثل حالة ملايين الأطفال في كل المناطق المضطربة في الإقليم؛ أولئك الذين يعانون من أعراض كمد الصدمات، والسلوك العدواني. وبالرغم من الأبحاث الكثيرة؛ التي فَصَّلَت التأثيرات السلبية للصدمات الجماعية على نمو الأطفال، تكمن المعضلة الحرجة في محدودية أساليب العلاج المتاحة للتعامل مع تلك الأزمات [69].

لاشك أن هذه الكوارث المعقدة، العابرة لحدود البلدان، لا يمكن مواجهتها إلا بجهد عالمي منسق ومتكاتف[70]. ولكن من دون تحديد ومعالجة لُبِّ المشكلة، سوف تلحق أي جهود إصلاحية بقائمة طويلة من المحاولات التي ذهبت أدراج الرياح. إن معاناة الناس وحدها في تلك المنطقة لسبب أكثر من وجيه لتعجيل الجهود من أجل وضع نهاية لذلك التدهور المستمر طويلاً دون داع، ناهيك عن تداعيات ذلك التدهور؛ التي تؤثر على سلام واستقرار العالم ككل. قد يمثل إصلاح ذلك الحال لبعض الاقتصاديين فرصة للاستثمار، وقد يبدو لبعض إختصاصيي التنمية تحدي تنمية غير متوازنة جدير بالاهتمام، لكنه للملايين المطحونة في المنطقة ضرورة حتمية للبقاء.

اِمْتِلاَكُ القُدُرَات

المستقر بين الاقتصاديين المرموقين منذ زمن طويل أن "أهم ما يفسر فروق الدخل بين الدول هو الفروق بينها في المؤسسات والسياسات الاقتصادية"[71-72]. وبالرغم من الدور المُوَثَّق للقوى الاستعمارية، والنشاطات الاستنزافية، ومجموعات المصالح المتمكنة، والفساد؛ في قصور تنمية أجزاء عديدة من العالم[37، 73-77]، إلا أن تلك المؤسسات والسياسات هُمَا تجسيدان؛ هيكلي وعملاتي، للمقدرة الجمعية للأفراد في المجتمع (أي الثروة البشرية)[78]؛ المعروف أنها المسؤولة عن التباينات الكبيرة في الدخل بين الدول الغنية والدول الفقيرة[79-80]. كما أنه من المعلوم أن فروق الإنتاجية بين الاقتصادات تعتمد على القدرة المجتمعة للعاملين؛ في الحصول على، ومراكمة، المعرفة المتقدمة[81].

بينت دراسة صادرة في العام 2005، أن " إنتاجية الشركات، أو الدول الحديثة، تتركز في قُدُراتها الفكرية والنُظُمِيَّة؛ أكثر من الأصول الجامدة؛ مثل الثروات الطبيعية، أو الأراضي، أو المصانع، أو المعدات[82]".وبمقاييس الإدارة الاستراتيجية للأصول، تُعتبر الثروة البشرية "أكثر الأصول أهمية. وهو ما يُقَيَّمُ في أحد أشكاله بالمعرفة، والمهارات، والقُدُرات، وغيرها من الصفات المُجتمعة للأفراد"[83]. وكأحد الأصول، فإن للثروة البشرية قيمة مالية يمكن تقديرها بِطُرُقٍ معروفة[84-86]. وحديثاً جداً، أظهر التحليل المالي أن قيمة هذا الأصل (الثروة البشرية)، في السياق الاستثماري، تقدر حسابياً بما قيمته 93% من مجموع الثروة[87].

وتبين الأدلة الثابتة؛ من الاقتصاد، وعلم النفس، الآلية التي تتكون من خلالها الثروة البشرية في المجتمعات[89-90]. إذ ابتداءً من عمر مبكر جداً، وعند توافر البيئة المجتمعية المُلائمة، فإن الدعم الذاتي، والتلاقح البَيْنِي، يُنْتِج حركية تكامل، وتوالد، ذاتي يبني الثروة البشرية؛ من خلال عوامل المُضاعفة؛ أي الآليات التي تُوَلِّد من خلالها المهارات مزيداً من المهارات، وتُوَلِّد القُدُرات مَزيداً من القُدُرات. في هذه العملية "يُنَمِّي المخزون المرتفع للمهارات الغير معرفية الإنتاجَ الذاتي للمهارات المعرفية، ويُنَمِّي مخزون المهارات المعرفية الإنتاجَ الذاتي للمهارات الغير معرفية"[91].

تمثل القُدُرات المعرفية مُحَدِّدَاً جوهرياً للثروة البشرية. ونظراً للسهولة النسبية في قياسها؛ مقارنة بالمهارات غير المعرفية، فإن القياسات النفسية للقُدُرات المعرفية تُقَدِمُ مُؤشراً يُعتمد عليه في قياس الثروة البشرية؛ على مستوى الدول. وقد قامت دراسة حديثة هامة بتعريف الثروة البشرية؛ من منظور اقتصادي، على أنها "المهارات والتوجهات والصفات الشخصية التي يترجمها الناس إلى نشاطات اقتصادية"[92]. وقد بحثت الدراسة تفصيلياً "دور الثروة البشرية المعرفية (المعروفة أيضا بالذكاء) في النمو الاقتصادي ل 148 دولة، على مدى 34 عاما (1975 – 2009). وجدت الدراسة أن "القُدْرة المعرفية؛ مَقِيسَة بمُعامل الذكاء، أو الإنجاز المدرسي، تُنْبِئ بقوة عن النمو الاقتصادي على مستوى العالم. بل إن هذان المقياسان يمكن جَمْعُ مُتَوَسِطَيْهِمَا في مؤشر واحد "للذكاء". وباستخدام تحليل شامل، وطرق تحديد الصلات، وصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده، أن النمو الاقتصادي في الأربعة عقود الأخيرة يمكن أن يُعْزَى بدرجة كبيرة إلى ارتفاع "الذكاء". وقد قيس الذكاء القومي للدول المُسْتَقْصاة، كمتوسط مجموعتين من البيانات؛ بيانات معامل ذكاء الأفراد، التي جمعها باحثون مستقلون، وبيانات الإنجاز المدرسي، المأخوذة من الاختبارات العالمية القياسية. هنا، أظهرت الدراسة أن نتائج اختبارات معامل الذكاء ترتبط بشدة بالتقييمات العالمية للإنجاز المدرسي،

وتُنْبِئُ عن النمو الاقتصادي بدرجة مشابهة. وإضافة إلى ذلك، لاحظت الدراسة أن "أثر الذكاء كان واضحاً في كل من الدول النامية والاقتصادات المتقدمة"؛ حيث "يُؤَثِّرُ الذكاء على النمو الاقتصادي من خلال متغيرات متعددة؛ مؤسسية، واقتصادية، وسلوكية، وبيولوجية؛ تتضمن الديمقراطية، والحرية السياسية، والفساد، ونسبة الدخل القومي المخصص للاستثمار، والتنافسية التقنية، وصحة المواطنين، ومعدل الإدخار، وانتشار الجريمة". وقد أشار الباحثان إلى أن

"الأدلة القوية، والمترابطة، تبين أنه في كل المجتمعات المتقدمة، التي توافرت منها بيانات، تزايد الذكاء بصورة كبيرة جداً خلال الجزء الأكبر من القرن العشرين؛ على الأغلب بمقدار 30 درجة لمعدل الذكاء على مدار القرن ... (ما يُعْرَف بتأثير "فِلِنْ"). وبالتالي فإن السبب الأغلب الذي إِسْتَحَثَّ النمو الاقتصادي، بين عام 1975 و2009، أن الدول ذات الذكاء المرتفع (كما قِيسَ في الثلث الأخير من القرن العشرين، والسنوات الأُوَل من القرن الواحد والعشرين) شهدت تأثير "فِلِنْ" بصورة كبيرة خلال القرن العشرين ... وعلى العكس، فإن درجات مختلفة من تأثير "فِلِنْ" وُجِدَت في بعض الدول النامية"[92].

وعند وضع نتائج الدراسة في السياق التاريخي للاتجاهات العامة للاقتصاد في القرن العشرين، وبدايات القرن الواحد والعشرين، خَلُصَ المؤلفان إلى أن تأسيس أنظمة تعليمية عامة على نطاق واسع، في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية؛ في مطلع الثورة الصناعية، أدى إلى تحسين ذكاء الأجيال الصاعدة؛ مما أدى إلى رفع ذكاء الأجيال التالية بصورة أكبر. وقد أدى الابتكار إلى نمو اقتصادي، أدى بدوره إلى أنظمة تعليمية أفضل؛ دَعَمَتْ عملية تحسين الذكاء، مما حَسَّنَ الوضع العام بصورة أكبر. وبهذا الشكل، عملت القُدُرات المعرفية للمجتمعات كعامل منشط أدى إلى تأثير "فِلِنْ" أقوى؛ مما حَسَّنَ البيئتين الاجتماعية والاقتصادية. وقد ارْتَئَى المؤلفان، أن السبب الأرجح في توقف معدلات الذكاء عن الزيادة، في معظم المجتمعات المتقدمة، أنها قد اقتربت من الحدود البيولوجية للذكاء البشري؛ و هو ما يُفَسِّرُ كَوْن هذه المعدلات لم تعد تتزايد، كما كان الحال من قبل. وقد رأى المؤلفان، أن الناس في الدول "النامية" لم يَصِلُوا بعد إلى تلك الحدود، ومن المرجح أن مزيداً من النمو الاقتصادي، في الدول الأقل نمواً، سوف يصاحبه تأثيرات "فِلِنْ" قوية خلال القرن الواحد والعشرين؛ كما حدث في الاقتصادات المتقدمة، في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، وشرق آسيا، خلال القرن العشرين. وسوف يستمر عصر هذا التقارب الكبير إلى أن تصل تلك المجتمعات، هي الأُخرى، إلى حدودها البيولوجية. والأهم من ذلك، أننا لا ندري بالضبط متى يحدث ذلك، إلا أنه من المرجح أن يتباين التوقيت بين الأُمَم المختلفة[92].

وقد ألقت دراسات متزامنة مزيداً من الضوء على الآليات التي يُؤَثِّرُ من خلالها ذكاء الأمم على نجاحها الاقتصادي. فقد بينت دراسة أن معدل الذكاء القومي يرتبط إيجابياً، وبصورة كبيرة، بثلاثة من الصفات العامة الخمسة الكبرى للسلوك البشري؛ الرضا، والانفتاح على الخبرات، والأُلْفَة[93]. ولقد أظهرت النتائج أن الصفات الخمسة الكبرى (العصابية، والرضا، والانفتاح على الخبرات، والأُلفة، والاجتهاد) ومعاملات الذكاء؛ في الثقافات المختلفة، تُفَسِّرُ إحصائياً 70% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وقد كان الرضا، والذكاء، هُمَا أكثر المُنْبِئات أهمية؛ فيما يتعلق بالنجاح الاقتصادي. إذ كانا مُرْتَبِطَيْن إِيْجَابِيًّاً ، وبقوة، مع الناتج المحلي الإجمالي[93]. وقد أشار المؤلفون إلى أنه، إذا كان الناتج المحلي يتأثر بتباين شخصية الأفراد بين الدول فإن التباينات الأخرى، التي تُعْزَى عادة للثقافة ، يمكن أيضاً تفسيرها بنفس الطريقة".

وبِاتِّبَاع منهجية مُشابهة، استخدمت دراسة أخرى بيانات قياسية من النتائج المدرسية للطلاب، وقياسات معامل الذكاء من 181 دولة؛ لاستقصاء العلاقة بين الذكاء القومي والناتج المحلي الإجمالي[94]. و هنا، وُجِدَ أن "واحداً من أكثر النتائج ترابطاً هي العلاقة الإيجابية بين نصيب الفرد؛ من الناتج المحلي الإجمالي، والذكاء القومي". وقد كان ذلك أكثر وضوحاً في

الدول الأكثر انفتاحاً وحرية؛ في المجالين الاقتصادي والسياسي. وطبقاً لتعبير المؤلفين، فإن تلك العوامل مُجْتَمِعَةً "تُمَكِّن الدولة من ترجمة رأس مالها الفكري إلى ثروة مادية"[94]. ولقد أشار المؤلفون أيضاً إلى، أن عوامل الانفتاح، والديموقراطية، والتحرر السياسي، والاقتصادي، ترتبط جميعها بشدة، وأن التوجهات المجتمعية يُشَكِّلها فعليا "الذكاء". بعبارة أخرى، فإن القُدُرات المعرفية للأفراد في المجتمع هي التي تصوغ سياساته وأخلاقه؛ بحيث تتبنى الشعوب ذات القُدُرات المعرفية الأعلى توجهات أكثر انفتاحاً، واستقلالية، ومُنَاوَئَةً للسُلْطَوِيَّة، مقارنة بتلك التي تتبناها الشعوب ذات القُدُرات المعرفية الأقل. بل الأكثر من هذا، أن الدراسة بينت أنه بالرغم من إمكانية تغير الذكاء، والشخصية، بمرور الزمن، فإن هذا التغير بطيء، و" لا يتم إلا كل عشرين إلى ثلاثين سنة؛ وبقدر ضئيل نسبياً؛ إذا ما قورن بحجم الفروق بين الدول"[94]. لذا يَفترض بعض الباحثين ثباتاً عالياً لصفات الأمم؛ و هو ما يَصِحُّ أيضاً في الصفات المجتمعية العامة؛ مثل الناتج المحلي الإجمالي، والديموقراطية، والتحرر الاقتصادي[94]. ولقد وَثَّقَتْ دراسات أخرى تأثير عوامل المُضاعفة الثقافية[95]؛ في تفسير التباينات في صفات الأمم. مبينة أن التباينات الثقافية يمكنها أن تُتَرْجِم الفروق الطفيفة في معامل الذكاء الوراثي إلى تباينات كبيرة في السلوك؛ على مستوى الدول.

و بَيَّنَ تقرير حديث، نشر في العام 2014، أهمية تأثير الذكاء على إنجازات الانسان. وبتحليل الأبحاث طوال العشرين سنة السابقة أكد التقرير، أن الذكاء هو العامل الوحيد الأكثر أهمية الذي يُنْبِئُ عن الإنجاز . وأشار التقرير أيضاً إلى أن فهمنا للذكاء قد تحسن بصورة كبيرة؛ "فيما يتعلق بمسبباته، وتحليله العقلي، والعملي، والوظائف العصبية المسؤولة عنه"[96]. وقد خَلُصَ المؤلفون إلى أن "الذكاء هو أكثر الصفات العامة صلاحية للتنبؤ بالنجاح في المدرسة، والتعليم، والعمل"[96]. كما أشاروا إلى أن الاجتهاد، وضبط الذات؛ كصفتين غير معرفيتين، تقتربان إلى حد ما من الذكاء؛ في قوة انْبَائِهما، واتساع تأثيرهما.

تقدم الدراسات الاقتصادية العملية مزيداً من الأدلة التي تؤكد الدور الجوهري لرأس المال المعرفي في النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، استقصت دراسة حديثة شاملة محددات النمو الإقليمي عبر 1569 منطقة في 110 دولة؛ تغطي 74% من مساحة الأرض، و97% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم. وشمل التحليل الثروة البشرية، والعوامل الجغرافية والمؤسسية والثقافية؛ التي تؤثر على التنمية، إضافة إلى فحص إنتاجية آلاف المؤسسات الاقتصادية. هنا، أشارت النتائج العملية للدراسة بجلاء إلى الأهمية القصوى لدور الثروة البشرية في المسؤولية عن التباينات الإقليمية في التنمية. كما أكد التحليل المُفَصَّل للنتائج أن الثروة البشرية هي أهم عامل ثابت يحدد كُلاً مِنْ دَخْل المناطق وإنتاجيتها؛ خاصة الثروة البشرية في مجالي الإدارة، وريادة الأعمال. وقد ظهر بجلاء أن العامل الأوحد الأكثر حرجاً في تشكيل الثروة البشرية، في أي منطقة، هو مستوى التعليم؛ بمعني جودة الثروة البشرية، وليس كمية التعليم؛ أي ليس ببساطة عدد الناس الحاصلين على قَدْرٍ من التعليم[97].

ولقد استقصت دراسة، نشرت في يونيو من العام 2014، نمو إنتاجية العمال في عينة تتكون من 121 دولة، على مدى 37 عاما (1970 – 2007)؛ من أجل تحديد أسباب التباين في نصيب الفرد من الدخل في كل من الدول "النامية" والدول "المتقدمة". وقد كان من بين الدول المُسْتَقْصَاة 12 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -أغلبية شعوبها تتكلم العربية-. أظهرت النتائج العملية للدراسة أن الجزء الأكبر من نمو إنتاجية العامل، على مستوى العالم، يرجع إلى التطور التقني (51.5%). الذي وُصِفَ بأنه "القوة الدافعة لإنتاجية العمال"[98]. كما تَبَيَنَ أيضاً، أن تحسين الثروة البشرية مسؤول عن 19.5% من نمو إنتاجية العمال. بينما كان رأس المال النقدي مسؤولاً عن 12.4%، وتحسين كفاءة العمل مسؤولة عن 9.8% من زيادة الإنتاجية. بعبارة أخرى، كان المعدل المرتفع للتقدم التقني سبب الإنتاجية العالية

للعمال في الدول "المتقدمة". أظهرت تلك الدراسة أن أكثر المجموعات قُدْرَةً؛ من حيث الكفاءة الفنية للعمال، كانت الدول "المتقدمة" (82.3%)، تليها أمريكا الوسطي والجنوبية ودول الكاريبي (69%). بينما سُجِّلَتْ أقل كفاءة تقنية للعمال في شمال أفريقيا (57.7%) ودول جنوب الصحراء (55%). وأظهرت البيانات أن دول الشرق الأوسط ال 12، التي شملتها الدراسة، كانت الأقل حظاً في التغير التقني. واستنتج تحليل نتائج الدراسة أن "الأوضاع الثقافية، والسياسية، في تلك الدول تُحِدُّ من قدرتها على تبني الابتكارات التقنية"[98]. هذا وقد ألقت الدراسة أيضاً الضوء على أن زيادة الثروة البشرية أكثر فائدة في تعزيز إنتاجية العمال في الدول "النامية"؛ مقارنة بالدول الأخرى المُسْتَقْصاة في الدراسة[98].

ولقد اسْتَقْصَت دراسة أخرى، منشورة في العام 2014 ، تأثير المهارات العقلية على النمو الاقتصادي والتقدم التقني؛ خاصة فيما يتعلق بتأثير المجموعات متباينة القُدُرات المعرفية [99]. حيث استخدمت الدراسة بيانات من 66 دولة، وصَنَّفَتْ متوسط معامل الذكاء إلى ثلاثة مستويات؛ المتعلمون، ومتوسطوا القُدُرات، وغير المتعلمين؛ بما يقابل المستويات المئوية للقدرة المعرفية 95 و 50 و5 على التوالي. هنا أظهرت تحليلات متعددة، ومفصلة، أن للمتعلمين الأثر الأكبر على الاقتصاد، يليهم مُتَوَسِطُوا القُدُرات، ويليهم غير المتعلمين. بل إن نتائج الدراسة قدمت أدلة على تأثير مُعْتَبَر للمتعلمين على التقدم التقني؛ مقارناً بتأثير لا يُذْكَر للمجموعتين الأخريين. ولقد ظهر أن المتعلمين يُؤَثِّرُونَ على التقدم التقني بدرجة أكبر بكثير من نسبة الباحثين على المستوى القومي. وأشار المؤلفون إلى أن مستويات مُعَامل الذكاء المرتفع جداً هي في الواقع أكثر أهمية من كل من الخبرة، والشهادات الدراسية؛ من حيث تأثيرها على التقدم التقني، حيث ظهر ذلك جلياً في نشاطات الأبحاث، والتطوير [99].

وقد خَلُصَتْ دراسات أخرى إلى نتائج مشابهة؛ فيما يتعلق بالاستثمار في الثروة البشرية. فقد اسْتَقْصى تحليل اقتصادي حديث العلاقة بين الثروة البشرية والنمو الاقتصادي؛ في 106 دولة بين عامي 2002 و2008 [100]. فبَيَّنَت النتائج ارتباطاً إيجابياً بين النمو الاقتصادي والثروة البشرية، بالرغم من تباين العائد بين الدول بتباين معدلات الدخل. حيث يزداد عائد الاستثمار في الثروة البشرية في دول الدخل المنخفض؛ مقارناً بالمعدلات العالمية[100]. ولقد بحثت إحدى الدراسات احتمالات تحسين الأداء الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ من خلال مُؤَشِّري الثروة البشرية: التعليم والصحة. فأظهرت النتائج ببساطة أنه "إذا تحسنت جودة التعليم فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يزيد"[101].

إن الثروة البشرية؛ كما تُعَبِّرُ عنها القُدُرات المعرفية، ليست ضرورية فقط للنجاح الاقتصادي، بل إن لها آثاراً بعيدة المدى على كل مناحي التنمية المجتمعية. فعندما اسْتَقْصَت دراسة، في العام 2009، التنمية المجتمعية والقُدُرات المعرفية في مجموعة مكونة من 90 دولة، مع التركيز على أثر السياسيين والأفراد في المجموعة المعرفية العُليا؛ وهي المجموعة التي يكافئ مُعَدَلُ ذكاؤها 125 درجة على مُعَامِل الذكاء؛ أو نتيجة 667 في الاختبارات القياسية للطلاب[102]، وسُمِّيَت ب"الشريحة البارعة". أوضحت النتائج أن تلك "الشريحة البارعة" تُعَزِزُ النمو الاقتصادي على المستوى القومي؛ من خلال التميز في التقنية، والعلوم؛ وهي المجالات التي تُعْتَبَرُ حاسمة للنجاح الاقتصادي. والأكثر إثارة للاهتمام، أن الدراسة أشارت إلى أن الشعوب، وليس القادة، ولا السياسيين، هي من يُقَرِّرُ مصير الدول. ولقد شرحت الدراسة ذلك بالقول أن القادة يأتون على الأرجح من تلك "الشريحة البارعة" في مجتمعاتهم؛ لذا فهم يعكسون صفات بلدانهم وقُدُراتها المعرفية، بأكثر مما يُؤَثِّرُوا هُمْ فيها.

وقد استخدمت دراسة أخرى، نشرت في العام 2014، متوسط الذكاء القومي ودرجات تَقْيِيمَيْ الاختبارات القياسية "بيسا وتمس"؛ لبحث العلاقة بين المهارات المعرفية القومية وجودة المؤسسات[103]. هُنا أظهرت النتائج، أن جودة

المؤسسات في الدولة يمكن التَنَبُّؤُ بها من خلال درجات الاختبارات القياسية لطلابها، وكذلك تقديرات متوسط الذكاء القومي؛ من خلال علاقة إيجابية قوية. وقد وافقت الدراسة كثيرات سبقنها، في أن المستويات المرتفعة من المهارات المعرفية تساعد المواطنين أن يصبحوا أكثر تفهماً ودراية بمنافع الحكم غير المُنْحَاز. ومثل تلك الشعوب هُمُ الأكثر إدراكاً لأهمية القانون، بالرغم مما قد يفرضه ذلك عليهم من أعباء اضافية.

إن الرسالة الجوهرية من كل تلك الدراسات المذكورة، أن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، كجزء من عملية تنموية مُستدامة، لا يمكن تحقيقها إلا في وجود مستوى معيناً من الثروة البشرية؛ خاصة الثروة البشرية المعرفية. ويَظْهَرُ مستوى الثروة البشرية في القُدُرات المُجْتَمِعَة للأفراد على التفكير، وإدارة حياتهم، على جميع المستويات؛ من الإدارة اليومية للشؤون الشخصية والعامة إلى اتخاذ القرارات السياسية. ومن غير المحتمل الوصول إلى مستويات الثروة البشرية الضرورية لنجاح اقتصادي مُسْتَدَام، إلا إذا مَكَّنَت البيئة المجتمعية من حدوث الدعم الذاتي والتلاقح البيني بين المهارات. ولا تتطلب هذه العملية فقط تَوْجِهَاً حَصِيفَاً للموارد؛ نحو بناء قُدُرات الأفراد، بل أيضاً حمايتها من الإعْطَاب.

إِعْطَابُ القُدُرَات

تصوغ العوامل الوراثية والبيئية السلوك البشري[104]. فلجميع الأفراد "إمكانية فطرية" لاكتساب مستويات متباينة من الثروة البشرية. إلا أن اكتساب تلك الثروة البشرية يعتمد بصورة كبيرة على توافر الظروف المُواتية؛ المادية، والمجتمعية (جودة التعليم، على سبيل المثال)، والإجرائية (سياسات إدارية حكيمة، على سبيل المثال). في حال غياب واحد، أو أكثر، من تلك الظروف المُوَاتِيَة، يكون من المُتَوَقَع أن يُحْرَم الأفراد من فرصة اكتساب، أو مراكمة المستويات الضرورية من الثروة البشرية؛ مما يتركهم عاجزين عن تحقيق تقدم تنموي مُعْتَبَر. والأخطر من ذلك، أن استمرار غياب الظروف المُوَاتِيَة، أو بقاء الظروف المُنَاوِئَة، أو المُعْطِبَةِ، لا يمنع فقط تراكم الثروة البشرية، بل قد يؤدي أيضاً إلى استنزافها، أو جعلها غير ذات قيمة؛ مثلما يحدث عندما لا يتم التحديث المستمر للمهارات.

ولسنوات العمر المبكر أهمية خاصة في صياغة الثروة البشرية للأفراد. حيث قد يكون للبيئة المُنَاوِئَة أو المُعْطِبَةِ آثار شديدة الخطورة على الآفاق المستقبلية للأطفال. وقد دفعت الأدلة الثابتة، من الدراسات العملية على مدى زمن طويل، الخبراء للقول

"نستطيع أن نعلن بصورة شبه قاطعة أنه، على الأقل، لبعض ما يحدث قبل سن الخامسة تداعيات بعيدة المدى على صحة الانسان، وثروته البشرية. بل إن هذه التداعيات كبيرة وعامة لدرجة أنها تصوغ المآلات على مستوى الشعوب". "ويبدو أن لحالة الصحة العقلية، والمهارات غير المعرفية، تأثيرات دائمة مستقلة؛ عما يمكن قياسه من صحة الأطفال عند الولادة". و "بينما يمكن أن يكون العَطَبُ دائماً في هذا العمر، إلا أنه من الممكن علاجه "[105].

إن هذه الخلاصة الأخيرة الهامة تعني أيضاً، أنه في حال غياب العلاج المناسب، والصحيح، أو عند استمرار الظروف المُنَاوِئَة أو المُعْطِبَة، قد يُصْبِحُ العَطَبُ دائماً. ومن المهم جداً ملاحظة، أن العلاج المتأخر لا يمكنه تعويض الضرر الذي يحدث في العمر المبكر؛ بمعنى أنه بغض النظر عن كُلْفَة العلاج المتأخر فإنه لا يمكنه إعادة الأطفال إلى نفس مستويات الإنجاز؛ التي كان يمكن أن يحققوها لو نشأوا في ظروف إيجابية[106]. إن مآلات هذا التقييم لَمُحْبِطَة على مستوى الدول؛ إذا لم نرغب في استخدام تعبير آخر.

منذ وقت قريب، أكدت أدلة عملية حاسمة أن للظروف المجتمعية والاقتصادية المُنَاوِئَة تأثيرات سلبية مباشرة على القدرة الذهنية للأفراد. ففي العام 2013 ، قامت دراسة مُبْدعة ببحث العلاقة السببية بين الفقر والأداء العقلي. واستخدم البحث ظروفاً معملية وأخرى واقعية لاختبار القُدُرات الذهنية لمشاركين أغنياء ومُشَارِكِين فقراء؛ باستخدام طرق مِعْيارية لقياس القدرة على التفكير المنطقي، وحل المشكلات في المواقف الغير معتادة؛ بغض النظر عن المعرفة المسبقة؛ أي قياس ما يُعْرَف "بالذكاء المَرِنْ"[107]. وقد خَلُصَ التحليل العملي المُفَصَّل في الدراسة إلى أن" الفقر يَعُوقُ القُدْرَة الذهنية ". في شرحهم لذلك، أشار المؤلفون إلى أن

"المعاناة من الفقر لا تعني فقط التعايش مع نقص في المال، بل مع نقص مُتَزَامِنٍ في الموارد الذ هنية. فالفقير، من هذه الزاوية، لا يكون أقل قدرة بسبب صفات موروثة، بل لأن ظروف الفقر نفسها تفرض عليه عِبْئَاً وتُعَرْقِلُ قُدْرَتَهُ الذهنية".

وبمقارنة الأثر السلبي للفقر بالأثر السلبي المعروف للحرمان من النوم، أشار المؤلفون إلى أن " تأثير الهُمُوم المالية على المقدرة الذهنية يُقارن بأثر فقدان ليلة كاملة من النوم". والأكثر أهمية، أنهم أشاروا إلى أن الأثر السلبي للفقر، الملاحظ في الدراسة، يقابل فقدان حوالي 13 نقطة على مقياس مُعَامِلْ الذكاء. وقد حذر المؤلفون أن تلك القيم الكبيرة تُنْبِيُء بأنه قد يكون للأثر الذهني للفقر تداعيات خطيرة جداً على المدى البعيد. وفي تعليق على نتائج الدراسة، قارن واحد من الخبراء المرموقين بين الفقر والألم المُزْمِن بقوله

"إن تلك النتائج تعني أن اتخاذ القرارات التي تتطلب مُفَاضَلات شائعة في حال الفقر يجعلها أكثر اندفاعاً وتخمينية؛ مما يؤدي في العادة إلى خيارات مُؤْسِفَة"، وهو "ما يعني أنه قد توجد شرائح كاملة من الناس، مثل الفقراء، وأصحاب الآلام المُزْمِنَة، تُعاني من اسْتِنْزَافٍ مُسْتَمِرٍ لقُدْرَتِهَا على ضبط النفس"[108].

وقد أشار تعليق لاحق على هذه الدراسة إلى بعض التحفظ على الطرق التي استعملت فيها، إلا أن ذلك التعليق خَلُصَ إلى أن "تأثير المخاوف المالية لا يقتصر على الفقراء"[109].

إن للظروف الاجتماعية والاقتصادية المُنَاوِئَة آثار أكثر خطورة، لا تتضمن فقط تعويق الوظائف الذهنية؛ من خلال استنزاف قوة الذهن، بل من خلال إعْطَاب بنية المخ. فبالرغم أنه من الثابت منذ زمن طويل، في دراسات البناء العصبي، أن تباينات بنية المخ مسؤولة بصورة جزئية عن التباينات في ذكاء الأفراد. إلا أن دراسة عملية مؤثرة، نُشرت هذا العام، اتبعت منهجية دراسات سابقة[110] وأعادت تأكيد الآثار السلبية الأبدية للظروف المجتمعية والاقتصادية، المُنَاوِئَة؛ على الثروة البشرية. فقد استقصت الدراسة تأثير تباينات العوامل المجتمعية والاقتصادية على القياسات الظاهرية للمخ؛ من خلال مقارنة أمخاخ أكثر من ألف شخص، بين عمر 3 سنوات وعشرين عاماً، إلى مستويات تعليم ودَخْل وَالِدِيهم. وهنا أظهرت الدراسة نتيجة مذهلة. إذ وجدت أن

"تعليم الوالدين، ودخل الأسرة، يُفَسِّرُ التباينات الشخصية في الصفات المستقلة لنمو بنية المخ؛ في مناطق حاسمة في تنمية اللغة، والوظائف التنفيذية، والذاكرة". بل إن الأدلة العملية أظهرت أن "تعليم الوالدين يرتبط خَطِيّاً بالمساحة السطحية الكلية لمخ الأطفال؛ مما يعني أن أي زيادة في تعليم الوالدين، سواء بسنة دراسية اضافية في المدرسة أو الكلية، ترتبط بزيادة مشابهة في مساحة السطح؛ أثناء فترتي الطفولة والمراهقة. بينما يرتبط دخل الأسرة "لوغاريتمياً" مع مساحة السطح؛ مما يعني أن كل دولار يزيد في الدخل تقابله زيادة في مساحة سطح مخ الأطفال، أكبر نسبياً في الطرف المنخفض لطيف توزيع دخل العائلات. بل الأكثر من هذا، أن مساحة سطح مخ الأطفال رَبَطَتْ بين دخل الأسرة وأداء الأطفال؛ في بعض مهام الوظائف التنفيذية"[111].

وأخيراً، أكد المؤلفون على أن نتائج الدراسة لا تعني أن نمو أمخاخ الأطفال هو نتاج حصري ومطلق للظروف الاجتماعية والاقتصادية. بل إن تدابير النظام التعليمي والأسرة أَثْبَتَا إمكانية النجاح في تحسين القُدُرات الذهنية والسلوكية للأطفال؛ خاصة الذين يعانون من ظروف اجتماعية واقتصادية مُنَاوِئَة. وبالرغم من ذلك، فمن المهم ملاحظة أنه للحصول على أي فائدة -من تلك التدابير- فإنها يجب أن تكون مُخَطَطَةٌ جيداً، ومُنَفَذَةٌ بنجاح؛ لكي يُمْكِن لأي مكاسب تُرجى منها أن تُعادل تلك المصاعب الخطيرة. كما أنه عند غياب تلك التدابير، فإن الأفراد يصبحون في خطر داهم أن يعانوا من عَطَب دائم في قُدُراتهم الذهنية؛ أي أنه يمكن أن تتقلص إمكانية اكتسابهم الثروة البشرية بصورة دائمة.

يمثل التعليم واحداً من أكثر التدابير انتشاراً في المجتمعات الحديثة. وقد أشارت الدراسات المبكرة في القياس النفسي إلى أن التعليم يُعَزِزُ العمليات الذ هنية المسؤولة عن الأداء في معظم اختبارات مُعَامِل الذكاء. بل إن فقدان سنة دراسية

واحدة يقابله نقص يتراوح بين 0.25 إلى 6.0 درجات على مقياس مُعَامِل الذكاء"[112]. في حين أشارت دراسات أَحْدَث إلى نقص يتراوح بين 2.9 الى 3.5 [113] إلى 3.7 نقطة[114] عن كل سنة دراسية مفقودة. وقد يكون لهذا النقص تأثيرات سلبية بالغة على مستوى الدول. فبعض التقارير ذكرت أنه، في بعض الحالات، يُنْبِئُ نَقْصٌ مقداره 5 درجات؛ على (مُتوسط) مقياس مُعَامِل الذكاء (القومي)، بانخفاض مقداره 35% من الناتج المحلي الإجمالي[115].

ومع أن تلقي التعليم يُمْكنه تحسين القُدُرات الذهنية، خَلُصَتْ دراسة حديثة، نُشرت هذا العام، إلى أن "فترات التعليم الطويلة ليس لها تأثير على النطاق العام للمَقْدِرَةِ الذهنية؛ إلا أن هناك إمكانية أن ترفع مستوى بعضاً من القُدُرات الذهنية المُحَدَدَةِ للفرد"[116]. فقد قامت الدراسة بفحص أكثر من ألف شخص خلال فترة متابعة شارفت على ال 60 سنة؛ بقياس الذكاء في مقتبل أعمارهم ومُتَأَخِّرِهَا. فبينت النتائج أن التعليم يمثل وسيلة تدريبية يُمْكن أن تُنَمِّي القُدُرات العقلية، لكنه لا يستطيع أن يَمْنَحَ "القُدُرات الذهنية الأكثر جوهرية ؛ مثل كفاءة العمليات الذهنية". وبالرغم من ذلك، فإنه إذا صُمِّمَت برامج التعليم لتدريب "الذكاء المَرِن"؛ بمعنى "القدرة على التفكير وحل المشكلات الجديدة؛ أي بغض النظر عن المعرفة المُسَبَقَة"، فإن الأدلة العملية بَيَّنت أن "التدريب على مهام تتطلب جهداً لذاكرة التشغيل يمكنه أن يُحَسِّن الذكاء المرن[117]. يشير هذا ضِمْنَاً إلى الفرص الضائعة عندما لا تؤدي أنظمة التعليم هذه الوظيفة التدريبية. وبالطبع لا تقتصر الخسارة على "الذكاء المَرِن" فحسب، إذ أظهرت الإحصاءات المتخصصة أن بعضاً من النُظُم التعليمية القائمة غير كافية حتى لرفع القدر الأساسي من القُدُرات الذهنية للتلاميذ؛ مما يُبَيِّنُ حجم الكارثة في مثل تلك الدول.

يشير عدد متزايد من الأدلة، المبنية على دراسات وإحصاءات متخصصة، أنه عندما تفشل أنظمة التعليم؛ في تنمية التوازن الصحيح من المهارات المعرفية، والمهارات غير المعرفية، من المرجح أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالثروتين الاجتماعية والبشرية في المجتمع ككل. ويمكن رؤية مثال صارخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ للكيفية التي يُؤَدِّي قصور الأنظمة التعليمية إلى إضعاف الثروة البشرية للمجتمع. فقد قَدَّم تقرير شامل من البنك الدولي، في العام 2008، تفصيلاً لوضع الأنظمة التعليمية في المنطقة بأسرها، مع مقترحات للإصلاحات الضرورية[51]. كانت الرسالة الجوهرية للتقرير شديدة الوضوح، "الأنظمة التعليمية غير جاهزة للتحديات الجديدة؛ السكانية، أو الاقتصادية، أو المالية[118]. ولقد تَبَدَّى مُؤَشِّرٌ واقعي للأداء الفعلي لبعض تلك الأنظمة، في الاصدار الأخير للتقييمات العالمية لتعليم طلاب المدارس؛ الصادر عن مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية، في العام 2014 [119]. قام التقرير بتحليل 65 دولة، من ضمنها أربعة دول عربية؛ شغلت الترتيب 48 - 60 - 61 - 63 على التوالي. كانت أعلى نتيجة حققتها أي منها 434، وأقل نتيجة هي 376 - متوسط نتائج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان 494- . والأكثر أهمية، أن النسبة المئوية للطلاب الضعفاء في هذه الدول الأربعة بلغت 46.3 - 67.7 - 68.6 -69.6 على التوالي -متوسط النسبة المئوية للطلاب الضعفاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان 23- من المنطقي طبعاً ألا يؤدي هذا الأداء الهزيل إلا إلى إنتاج ثروة بشرية ضعيفة المستوى. فعندما صدر التقرير العالمي للثروة البشرية[120]؛ عن المنتدي الاقتصادي العالمي، للعام 2015، قَدَّمَ تحليلاً مفصلاً لبيانات 124 دولة. وقد لَخَّص التقرير الوضع الراهن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقوله أن

" في المنطقة 12 دولة لديها بيانات كافية لإدراجها على المؤشر. منها 3 دول فقط أمكن إدراجها في النصف الأعلى من مؤشر الثروة البشرية (منها دولتان عربيتان) ... "و هي من أكثر المناطق تبايناً على المؤشر؛ إذ تشمل ثلاثة مستويات للدخل، تتراوح بين مجموعة متوسط دخولها يتسق مع اقتصادات الدخل المرتفع في أوروبا، وآخرين أكثر اتساقاً مع أسوأ الدول أداءً؛ في منطقة جنوب الصحراء الافريقية"[120].

وقد ذكر التقرير أن دولتان من أكثر الدول ثراءً في المنطقة (عربيتان)، كان أداؤهما مشابهاً لأداء دولتين (عربيتان) نصيب الفرد فيهما أقل بخمسة أضعاف. مما يُبَيِّنُ بجلاء أن الامكانات الاقتصادية وحدها غير كافية لتحقيق انجازات في مجال الثروة البشرية. وقد أكد التقرير أيضاً الوضع المأسوي الذي يُواجهه شباب المنطقة؛ حيث تتجاوز نسبة البطالة في بعض الدول 30%- 40%؛ بين المجموعة العمرية 15- 24.

إن نظرة سريعة على الترتيب العام للدول العربية ال11، التي شملها التقرير العالمي للثروة البشرية للعام 2015، تُبَيِّنُ أنه بينما أمكن إدراج دولتين فقط في النصف الأعلى من المؤشر، احتلت واحدة المركز الأخير، واثنتان كانتا ضمن الدول ال 11 الأخيرة. بينما توزع الباقون ضمن النصف الأسفل من المؤشر. والأكثر أهمية من ذلك، أن الدول ال 11 كلها لم يمكن تصنيف أي منها ضمن النصف الأعلى من المؤشر؛ فيما يتعلق بالمجموعة العمرية 15_24؛ أي فئة الشباب طبقاً لتعريفات الأمم المتحدة. إن هذا الأداء القاصر لا يشير فقط إلى تدهور واسع المدى وطويل الأمد للقُدُرات الذهنية في تلك المجتمعات، بل في حال عدم إيقاف ذلك التدهور، أو عَكْسِه، يُتَوَقَّعُ أن يُدِيمَ التَعَثُّرَ الاقتصادي، ويُعَرْقِلَ توزيع الثروات، ويُعَزِّزَ ويَنْشُرَ الحُكْمَ المُتَسَلِّط[121].

في حالات التنمية غير المتوازنة، تفشل المجتمعات في امتلاك، أو حفظ، الظروف الضرورية لخلق البيئة المجتمعية اللازمة لحماية، وتنمية، القُدُرات الإيجابية لأفرادها؛ مما يَتَسَبَّبُ في ضُمُورها، أو إعْطَابها، أو مَنْعها من البُزُوغ. وحتماً يؤدي هذا إلى غياب الكتلة الحرجة من الأفراد؛ القادرين صحياً، وفكرياً، على إحداث وإدامة تنمية حقيقية. والأخطر من ذلك، أنه باستمرار التنمية القاصرة فترات طويلة، تتناقص تدريجياً الاحتمالات الإحصائية لاستعادة الكتلة الحرجة من الأفراد القادرين. فالتدهور لا يُعْطِب أو يُثَبِّط القُدُرات الإيجابية وحسب، بل يُنَمِّي قُدُراتٍ هَدَّامةٍ، تُساهم في إدامة التنمية القاصرة؛ كجزء من دوامة خبيثة. في هذه الحالات الحرجة، يَتَحَتَّمُ أن تصبح الأولوية المطلقة للمجتمع إيقاف التدهور، واستعادة القُدُرات الإيجابية الجمعية لأفراده. ولا يمكن استعادة تلك المقدرة الجمعية لأفراد المجتمع إلا كجزء من عملية تنموية منسقة بعناية شديدة؛ تقودها الضرورات المُلِحَّة للمجتمع، وتضبطها المعايير العالمية المتقدمة للأداء والمنافسة. بدون ذلك، لا يُنْتَظَر إلا أن يسود الاقتصاد الريعي؛ بينما يظل الانتاج الحقيقي غائباً، أو محدوداً، ويبقى أصحاب الصلات مُتَشَبِّثِين بالثروة والسلطة، وتَتَزايد أعداد الفقراء، بينما يظل الفساد والمحسوبية مُسْتَشْرِيَان في المجتمع، وتزداد الهُوَّة عُمْقَاً بين قُدُرات الأفراد ومعايير الأداء العالمي المتقدم.

اسْتِعَادَةُ الْقُدُرَات

من المستقر على نطاق واسع أن عافية الدول، ورفاهتها الاقتصادية، تعتمد بصورة كبيرة على المُتاح من الثروتين البشرية والمجتمعية[122-126]. لأن استقرار المؤسسات، وإنتاجية الشركات، والابداع لا تتطلب فقط مهارات معرفية، بل أيضاً بيئة مجتمعية مُمَكِّنَة[127-128]. إن تنمية القُدُرات البشرية عملية مُعقدة، ومتعددة المستويات؛ تبدأ في سن مبكرة، وتتأثر بعدد كبير من العوامل الأُسْرية والبيئية[129-131]. ومن المنظور الاجتماعي والاقتصادي، تُعْتَبَرُ المهارات المعرفية، والمهارات غير المعرفية، للأفراد العاملان الجوهريان في تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه الثروة البشرية؛ في عملية التنمية. وتشير الأدلة العملية إلى أن للمهارات غير المعرفية أهمية مساوية للمهارات المعرفية، إن لم تكن أكثر أهمية منها؛ في تحقيق النجاح الاجتماعي والاقتصادي[132-136]. وللمهارات المعرفية أيضاً دور ثابت منذ وقت طويل في تحقيق التنمية الاقتصادية[137-141]. إذ قَدَّمَت البيانات الواقعية الحديثة، من 90 دولة، أدلة جازمة على أن المقدرة المعرفية للأفراد هي العامل الحاسم في الثروة البشرية؛ الذي يُمَكِّن المجتمعات، والأُمم، من أن تعمل بصورة فعالة اقتصاديا[142].

ولكي يُدِيمَ أَيُ مجتمع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لابد أن يمتلك أولاً آليات فعالة لتمكين الأفراد من أن يُنَمُّوا بِحُرِيَّة قدراً متوازناً من المهارات المعرفية، وغير المعرفية. بمعنى، خلق بيئة راعية تُمَكِّنُ الناس من اكتساب، وتنمية، الثروة البشرية. وقد تستفيد هذه البيئة من بعض أنظمة التمكين الهيكلية؛ مثل التعليم، لكنها بالطبع تتطلب عناصر اضافية كثيرة أكثر حسماً؛ مثل حكم القانون، والحرية السياسية، والشفافية، والرعاية الصحية. في حالات التنمية غير المتوازنة، قد يمثل التعليم؛ كنظام تمكين هيكلي، مكاناً معقولاً لبدء إيقاف تدهور القُدُرات، وتحسين الآفاق المستقبلية للأجيال. وكما ذكر تقرير حديث، صدر هذا العام، "النظام التعليمي في المجتمع الحديث يُفْتَرَضُ أن يَمُدَّ الأفراد بالمعرفة التي تمكنهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية" و"مَنْحِهِمُ كفاءات قَيِّمَة؛ بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية"[143]. بالطبع يُساعد اكتسابُ قدر متوازن من المهارات البَنَّاءَة، وتحسين القُدُرات، الأفرادَ على التفكير المنطقي، وإيجاد حلول إبداعية لتحديات الحياة. إلا أنه من المهم التأكيد على أن تمكين الناس من امتلاك حياة ذات معنى يتجاوز اكتساب وتنمية المهارات؛ بغرض التوظيف، إلى تلبية حقوقهم في العيش الكريم، والرفاهية[144-145].

صحيح أن إدراك الدور الاجتماعي والاقتصادي للتعليم يتأثر بالطرق المستخدمة في تقييمه[146]، كما تُؤَثِّر ظروف كل دولة، وأصحاب المصالح فيها، على الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم فعلياً[147-149]. ومع ذلك، فإن دراسات القياس النفسي تؤكد الدور الحيوي للتعليم؛ في صياغة الكفاءة المعرفية للأفراد[114/150-152]. فقد وُصِف النظام التعليمي بأنه أكبر أداة معرفية مُفْرَدَة مَعْنِيَّة بتنمية القُدُرات المعرفية[153]. وبالطبع لايُنَمِّي النظام التعليمي القُدُرات المعرفية فحسب،[154-155] لكن السهولة النسبية لقياس تلك المهارات جعلتها مؤشراً شائعاً لقياس نتائج التعليم.

وكانت دراسة اقتصادية مُبَكِّرَة قد ألقت الضوء على كيفية تأثير التعليم على الاقتصاد؛ من خلال أثره في تكوين الثروة البشرية. فعندما استخدمت تلك الدراسة متوسط مدة التعليم لتقييم الثروة البشرية، أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين التعليم والناتج الاقتصادي بالنسبة للفرد. بحيث ظهر أن تباينات الثروة البشرية و رأس المال المادي مسؤولة عن 80% من تباينات الدخل بين الدول[156]. ولقد اتَّبَعَت دراسات اقتصادية أخرى كثيرة نفس الأسلوب؛ في تقييم التأثير الاقتصادي للتعليم؛ من خلال تقييم مُخْرَجَاتِه من الثروة البشرية. حتى تَمَّ تنقيح طرق قياس تأثير التعليم على الثروة البشرية إلى تأثيره المُحَدَّد على القُدُرات المعرفية للدارسين. بمعنى، أن تُسْتَخْدَم المهارات المعرفية للطلاب كمؤشر على الأثر الاقتصادي للتعليم. ولقد اسْتُخْدِمَ هذا الأسلوب لبحث العلاقة بين كفاءة العاملين والنمو الاقتصادي في 80 دولة؛ على مدار 30 سنة[157]. هنا، بَيَّنَ التحليل التفصيلي في الدراسة أن لكفاءة العاملين علاقة قوية، وثابتة، ودائمة، بالنمو الاقتصادي. في حين أظهرت البيانات أن جودة التعليم -وليس بالضرورة الإمكانات المتوفرة بالمدارس- لها تأثير سببي على النمو الاقتصادي؛ وليس العكس. ولقد أشارت نتائج الدراسة، بجلاء، إلى أن "فروق الإنتاجية بين الدول ترتبط بالفروق بينها في جودة التعليم؛ أكثر من ارتباطها بالعوامل الأخرى؛ مثل الثقافة، والدعم الأُسْرِي، أو التوجهات.

دَعَّمَت هذه الخلاصة دراسات أخرى قَيَّمَت تأثير الثروة البشرية على التنمية العالمية؛ من خلال الوقوف على العوامل التي تُمَكِّن من تراكم الثروة البشرية. فعندما قامت دراسة بقياس الثروة البشرية؛ من خلال أداء الطلاب في اختبارات القُدُرات المعرفية، أظهرت النتائج التحليلية أن "التباينات الدولية في الثروة البشرية (مُقَيَّمَة بجودتها) تُفَسِّر فِعْلِيَّاً حوالي نصف تباينات مستويات التنمية العالمية، وكل تباينات مستويات التنمية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"[158]. بالتالي، تَمَّ استنتاج أنه من أجل معرفة السبب الجوهري للتنمية الاقتصادية، في أي مجتمع، يَتَحَتَّمُ على المرء أن يبحث عَمَّا يؤدي إلى اكتساب الثروة البشرية؛ أي بالتحديد هيكلية النُظُم التعليمية. حيث تَبَيَّن أن الاختلافات بين الدول؛ في جودة ثروتها البشرية، سببها الجوهري التباينات بينها في مواصفات مؤسساتها، ونُظُمِهَا التعليمية، وليس مقدار إنفاقها على التعليم[158].

وعندما تناولت دراسة تحليلية مُفَصَّلة الأثر الاقتصادي لجودة التعليم، خَلُصَت إلى التأكيد على أن تحسين جودة التعليم قد لا يؤدي دائماً إلى النمو الاقتصادي المرغوب؛ في الحالات التي تغيب فيها العوامل الجوهرية المُكَمِّلَة؛ مثل الحماية القانونية، والمؤسسات، والهياكل الحكومية الداعمة لعافية الاقتصاد. وذلك، لأن قوة العمل في أي بلد هي مجرد عنصر واحد في شبكة مُتَدَاخِلَة من العناصر؛ التي تصنع النمو الاقتصادي[159]. ولقد بين التحليل بجلاء أن تحسين كفاءة المدرسين _وليس بالضرورة شهاداتهم، أو إمكانات مدارسهم_ هو العامل الحاسم في تحسين أداء الطلاب. واستخدم التحليل النَمْذَجَة الحسابية ليُبَيِّنَ أن رفع الكفاءة المعرفية للطلاب بمقدار 0.5 درجة انحراف معياري، على مقياس اختبار القُدُرات المعرفية _من خلال رفع كفاءة المدرسين_ قد يستغرق 10 سنوات؛ وذلك، في نظام تعليمي مُسْتَقِر. ولقد تَبَنَّتْ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا النهج في تقرير يشرح المكاسب الاقتصادية المتوقعة على المدى البعيد في دولها؛ التي قد تستطيع تحسين القُدُرات المعرفية للعاملين بها؛ من خلال رفع كفاءاتهم المعرفية عن طريق تحسين التعليم[160]. قَدَّمَ ذلك التقرير تصوراً عن المردود الاقتصادي لرفع المهارات المعرفية؛ مبنياً على أساس التحسينات الفعلية التي استطاعت دول في المنظمة تحقيقها خلال 6 سنوات (تَحَسُّنٌ بمقدار 29 نقطة على مقياس البرنامج العالمي لتقييم الطلاب). افترض النموذج الاقتصادي المُقَدَّم في التقرير تَحَسُّنَاً متواضعاً جداً؛ في الأداء المعرفي للطلاب، بمقدار 0.25 درجة انحراف معياري (25 نقطة على مقياس البرنامج العالمي لتقييم الطلاب) على مدى 20 سنة. بحيث يستمر حدوث هذا التحسن كل سنة لجميع الطلاب طوال المدة المفترضة. تحت هذه الظروف، بَيَّنَت

الحسابات الرياضية أنه في بداية حدوث التحسن في أداء الطلاب لن يظهر لهذا أي تأثير اقتصادي؛ "حتي يبدأ الخريجون ذووا المهارات المعرفية الأفضل في تشكيل نسبة مُعْتَبَرَة من قوة العمل". لكن خلال 30 سنة؛ (بداية من بدء إصلاح تعليمي ينجح في رفع كفاءة المدرسين والطلاب) تُحَقِّقُ الدولة زيادة بمقدار 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛ عَمَّا يمكنها تحقيقه في غياب ذلك الإصلاح التعليمي. ومع أن نسبة ال 3% قد تبدو صغيرة، إلا أن متوسط قيمتها المالية لدولة واحدة من دول المنظمة تساوي 111 مليار دولار أمريكي. مع ملاحظة أن "تأثير استمرار تحسن المهارات المعرفية يمتد في المستقبل البعيد"؛ بحيث يكون متوقعاً أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5% خلال 40 سنة، وبنسبة 14.2% خلال 60 سنة، و24.3% خلال 80 سنة. أي أنه في نهاية متوسط الحياة المتوقعة لشخص(80 سنة) يولد في بداية الإصلاح التعليمي الناجح، يُنْتَظَرُ أن يكون الناتج المحلي الإجمالي للدولة (التي تستطيع تطبيق ذلك الإصلاح بنجاح) قد زاد بنسبة 25%؛ أي ما يساوي 115 تريليون دولار أمريكي؛ في حالة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لقد تواتر إثبات العلاقة القوية بين جودة التعليم والنمو الاقتصادي. وتُبَيِّن مثل هذه الحسابات الرياضية بصورة مذهلة أحد الأضرار الفعلية للتنمية القاصرة؛ أو ما يوصف ب"الخسارة الباهظة التي يُسَبِّبُهَا التعليم منخفض الأداء"[160]. كما تؤكد تلك الحسابات أيضاً، أن برامج تحسين المهارات المعرفية، من خلال التعليم، تتطلب وقتاً لتطبيقها، ومزيداً من الوقت حتى يُمْكن استشعار آثارها؛ خاصة أن هذا يتطلب انضمام الطلاب ذوي المهارات المُحَسَّنَة إلى قوة العمل في البلد[161]. وبالطبع يفسر هذا التحليل الاقتصادي المهم ما تؤكده حقائق الواقع؛ من أن التوسع في الالتحاق بالتعليم لم يضمن أبداً تحسن الأوضاع الاقتصادية. هذا ببساطة، لأن العامل الجوهري في نمو الاقتصاد هو المهارات المعرفية، والمهارات غير المعرفية للخريجين؛ وليس أعدادهم، ولا الشهادات الرسمية التي حصلوا عليها[161]. ولقد أكدت دراسة اقتصادية مُفَصَّلَة، نُشرت في العام 2012، نفس المعنى بالقول أن

"تحليل النمو الاقتصادي للبلدان يُظْهِرُ علاقة قوية، وثابتة، بشكل ملحوظ؛ عبر كل مستويات التحليل، والحقب الزمنية، وتباين عينات الدول المُسْتَقْصَاة، بين كفاءة التعليم (وليس الالتحاق به) ونمو الناتج المحلي الإجمالي "[162].

والأهم فعلياً بالنسبة للدول التي ترزح منذ عقود تحت تنمية قاصرة، هو المدى الزمني المعقول الذي تحتاجه عملية إيقاف التدهور، وتوصيل نتائج التنمية إلى عامة الناس. إضافة إلى ذلك، لابد من إدراك أنه في حالات التنمية القاصرة، تحسين المهارات الدراسية قد يُحَسِّنُ الوضع بعض الشيء. إلا أنه لا يمكن أن يكون علاجاً ناجعاً للمشاكل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية المُتَوَطِّنَة. ففي العام 2012 أصدرت منظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريراً مشتركاً هاماً؛ عن النمو الاقتصادي في المنطقة العربية[163]. ومِثْل تَقييمات أُخرى، أشار التقرير إلى انخفاض مستوى النظام التعليمي؛ بالرغم من تَوَسُّعِه في المنطقة العربية. وقد ألقى التقرير الضوء على نقطة حاسمة، وهي اعتماد النظام التعليمي على متطلبات سوق العمل، وعدد الوظائف المُتاحة[163]. حيث أكد التقرير على أهمية الطلب في سوق العمل، وعلى أن تحسين الهياكل والمؤسسات التعليمية في المنطقة؛ من خلال إنشاء مدارس وجامعات أفضل، لن يكون الدافع وراء نمو اقتصادي عام، وتوفير وظائف. ذلك، لأن نوعية الوظائف التي يوفرها أصحاب الأعمال هي التي تُحَفِّز الأفراد على اكتساب مهارات معينة؛ للحصول على تلك الوظائف. وبالتالي، فإن مفتاح تنمية الثروة البشرية هو تغيير المعتقدات، والسياسات، والاقتصادات في المنطقة؛ من حالتها الراهنة، إلى مجتمعات صناعية متقدمة حرة، تخلق قدراً كافياً من الوظائف؛ وهو ما يُحَفِّز بدوره الاستثمار في الثروة البشرية. إن ذلك الاصلاح يمكن تحقيقه فقط من خلال سياسات رشيدة؛ تُوازِن بدقة بين احتياجات قطاع الأعمال والصناعات من جهة، ومتطلبات الشعوب من جهة أخرى، كما تُنَمِّي أيضاً مشاريع مُبْدِعة؛ تخلق الطلب على أفراد ذوي ثروة بشرية مرتفعة.

إن هناك أولوية حتمية لإيقاف التدهور، لكن لكي تتجنب مبادرات التنمية الوقوع في شراك التقليد الشكلي، واللَّهْث وراء الإنجازات الوهمية، لابد أن يقود تصميم وتنفيذ تلك المبادرات تَدَبُّرٌ عَميقٌ لآليات امتلاك، وإعطاب، واستعادة القُدُرات. وبالرغم من الأهمية الكبرى لتلك المسؤولية، والجهد الهائل المطلوب، فإن صيغة النجاح بسيطة نسبياً. إذا ما عاش الناس أحراراً، ونَمّوا قدراً متوازناً من المهارات المعرفية، والمهارات غير المعرفية، فإنهم لن يكتسبوا فقط ثروة بشرية تُوقف التدهور، بل سيبنون رفاهة مستدامة.

مَرَاجِع

1- Kidd, John B.; and Richter, Frank-Jurgen (2006) "Development Models, Globalization and Economies: A Search for the Holy Grail." Palgrave Macmillan, London, UK.

2- Siesfeld, Tony; Cefola, Jacquelyn; and Neef, Dale (1998) "The Economic Impact of Knowledge." Butterworth—Heinemann, Oxford, UK.

3- Oshri, Ilan; Kotlarsky, Julia; and Willcocks, Leslie P. (2011) "The Handbook of Global Outsourcing and Offshoring." Palgrave Macmillan, London, UK.

4- Chattopadhyay, Amitava; Batra, Rajeev; and Ozsomer, Aysegul (2012) "The New Emerging Market Multinationals: Four Strategies for Disrupting Markets and Building Brands." McGraw-Hill, New York, USA.

5- Hidalgo-Capitan, Antonio Luis (2012) "Global Apartheid. Development and Underdevelopment after Globalization." Revista de Ciencias Sociales, 18: 216-226.

6- Carter, Michael R.; and Barrett, Christopher B. (2006) "The Economics of Poverty Traps and Persistent Poverty: An Asset-Based Approach." Journal of Development Studies, 42: 178—99.

7- Addison, Tony ; Hulme, David ; and Kanbur, Ravi (2009) "Poverty Dynamics: Interdisciplinary Perspectives." Oxford University Press, Oxford, UK.

8- Roy, Kartik; Blomqvist, Hans ; and Clark, Cal (2012) "Economic Development In China, India And East Asia: Managing Change in the Twenty First Century." Edward Elgare Publishing, Cheltenham Glos, UK.

9- Pritchett, Lant; Woolcock, Michael; and Andrews, Matt (2010) "Capability Traps? The Mechanisms of Persistent Implementation Failure." Center for Global Development, Working Paper 234.

10- Andrews, Matt; Pritchett, Lant; and Woolcock, Michael (2013) "Escaping Capability Traps Through Problem Driven Iterative Adaptation (PDIA)." World Development, 51: 234-244.

11- Manuelli, Rodolf E. and Seshadri, Ananth (2014)."Human Capital and the Wealth of Nations" American Economic Review, 104: 2736-2762.

12- Anielski, Mark (2007) "Genuine Wealth: Building Economies of Well-being." Environments Journal, 35: 97-100.

13- Anielski, Mark (2007) "The Economics of Happiness: Building Genuine Wealth." New Society Publishers, British Columbia, Canada.

14- Graham, Carol (2011) "The Pursuit of Happiness: an Economy of Well-Being." The Brookings Institution, Washington, D.C., USA.

15- Schoellman, Todd (2012) "Education Quality and Development Accounting." Review of Economic Studies, 79: 388-417.

16- Prados de la Escosura, Leandro (2010) "Improving Human Development: A Long-Run View." Journal of Economic Surveys, 24: 841-894.

17- Prados de la Escosura, Leandro (2013) "Human Development in Africa: A Long-Run Perspective." Explorations in Economic History, 50: 179-204.

18- Meon, Pierre-Guillaume and Sekkat, Khalis (2004) "Does the Quality of Institutions Limit the MENA's Integration in the World Economy?" The World Economy, 27: 1475-1498.

19- Sala-i-Martin, Xavier and Artadi, Elsa V. (2002) Economic Growth and Investment in the Arab World, in, Cornelius, Peter and Schwab, Klaus (eds) (2002) The Arab World Competitiveness Report 2002-2003. World Economic Forum, Geneva, Switzerland.

20- Elhadj, Elie (2008) "Saudi Arabia's Agricultural Project: From Dust to Dust." The Middle East Review of International Affairs, 12: Issue 2.

21- Abed, George T. (2003). "Unfulfilled Promise: Why the Middle East and North Africa region has lagged in growth and globalization." Finance and Development 40:1.

22- Hanouz , Margareta Drzeniek and Dusek, Miroslav (2013) "The Employment-Competitiveness Nexus in the Arab World: Findings from the Global Competitiveness Index 2012-2013." In, The Arab World Competitiveness Report 2013." World Economic Forum, Geneva, Switzerland..

23- Pamuk, Sevket (2006) "Estimating Economic Growth in the Middle East since 1820." Journal of Economic History, 66: 809-828.

24- International Labour Organization (2014) "Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery?" International Labour Organization, International Labour Office. Geneva, Switzerland.

25- International Labour Organization (2015) "World Employment and Social Outlook: Trends 2015. International Labour Office, Geneva, Switzerland.

26- Issawi, Charles (1982) "An economic history of the Middle East and North Africa." Columbia University Press, New York, USA.

27- Owen, Roger (2002) "The Middle East in the World Economy 1800-1914", I.B. Tauris & Co. Ltd, London, UK.

28- Dinu, Marin (2013) "Underdevelopment's Gravitation." Theoretical and Applied Economics, 586: 1-2.

29- Al-jabri, Mohammed Abed (1984) "The Formation of Arab Reason." Darottaleaa for Printing and Publication, Biuret, Lebanon.

30- Al-jabri, Mohammed Abed (1986) "The Structure of Arab Reason." Centre for Arab Unity Studies, Biuret, Lebanon.

31- Al-jabri, Mohammed Abed (1990) "The Political Arab Reason." Centre for Arab Unity Studies, Biuret, Lebanon.

32- Landes, David S. (1998)" The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor." W. W. Norton and Company, New York-London.

33- Heydemann, Steven (2000) War, Institutions, and Social Change in the Middle East. University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London.

34- Al-jabri, Mohammed Abed (2001) "The Moral Arab Reason." Centre for Arab Unity Studies, Biuret, Lebanon.

35- Henry, Clement M.; and Springborg, Robert (2001) "Globalization and the Politics of Development in the Middle East." Cambridge University Press, Cambridge, UK.

36- Easterly, William (2002) "The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and Misadventures in the Tropics: Economists Adventures and Misadventure in the Tropics." MIT Press. Cambridge, Massachusetts, London, England.

37- Perkins, John (2004) Confessions of an Economic Hit Man. Berrett-Koehler Publishers, Inc., San Francisco, California, USA.

38- Sayan, Serdar (2009) "Economic Performance in the Middle East and North Africa: Institutions, Corruption and Reform." Routledge , Abingdon, Oxon , UK.

39- Wahid, Latif (2009) "Military Expenditure and Economic Growth in the Middle East." Palgrave Macmillan, New York, USA.

40- Kuran, Timur (2011) "The Long Divergence: How Islamic Law Held Back the Middle East." Princeton University Press, Oxfordshire, UK.

41- Acemoglu, Daron and Robinson, James A. (2012). "Why Nations Fail: Origins of Power, Prosperity, and Poverty." Profile Books Ltd., London, UK.

42- Kadri, Ali (2014) "Arab Development Denied: Dynamics of Accumulation by Wars of Encroachment." ANTHEM PRESS, London, UK.

43- Tell, Tariq (2014) "State Formation and Underdevelopment in the Arab World." Lancet, 383: 480-482.

44- Al-araji, Alaeldin S. (2015) "The Arab Between Revolution and Devolution: Study of the Arab 'Societal Mind' to Theorize the Crises of the Modernity of the Arab World." E-kutub Ltd, London.UK.

45- Salehi-Isfahani, Djavad (2013) "Rethinking Human Development in the Middle East and North Africa: The Missing Dimensions" Journal of Human Development and Capabilities, 14: 341–370.

46- Estes, Richard J. and Morgan, John S. (1976) "World Social Welfare Analysis: A Theoretical Model." International Social Work, 19: 29–41.

47- Estes, Richard J. (2010)" The World Social Situation: Development Challenges at the Outset of a New Century." Social Indicators Research, 98: 363–402.

48- Estes, Rrichard J. and Tiliouine, Habib (2013) "Development Challenges Confronting Islamic Societies: From Collective Wishes to Concerted Actions." Social Indicators Research, doi: 10.1007/s11205-013-0271-5.

49- Estes, Richard J. and Sirgy, Joseph M. (2014) "Radical Islamic Militancy and Acts of Terrorism: A Quality-of-Life Analysis." Social Indicators Research, **117**: 615-652.

50- Estes, Richard J. (2000) "Social Development Trends in the Middle East, 1970-1997: The Search for Modernity." Social Indicators Research 50: 51–81.

51- The World Bank (2008). "The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa." The World Bank, Washington DC, USA.

52- Cyranoski, David ; Gilbert , Natasha; Ledford, Heidi ; Nayar, Anjali; and Yahia, Mohammed (2011) "The PhD. Factory." Nature: 472: 276-279.

53- Yahya, Mohammed; and Butler, Declan (2015) "After the Arab Spring: Four Years After Revolutions Shook Governments in North Africa and the Middle East, Scientists Face an Uncertain Future." Nature, 520:604-607

54- Shehada, Nahda (2012) "Family Life and Structure.". In, Stanton, Andrea L.; Ramsamy, Edward; and Seybolt, Peter J. (eds) "Cultural Sociology of the Middle East, Asia, and Africa: An Encyclopedia." Volume 1: 263-265, SAGE Publications, Inc, London, UK.

55- Stepan, Alfred C and Robertson, Graeme B. (2003) "An Arab More Than a Muslim Democracy Gap", Journal of Democracy, 14: 30-44.

56- Stepan, Alfred C and Robertson, Graeme B. (2004) "Arab, not Muslim, Exceptionalism." Journal of Democracy, 15: 140-146.

57- Schedler, Andreas (2010) "Authoritarianism's Last Line of Defense." Journal of Democracy, 21: 69-80.

58- Stepan, Alfred and Linz, Juan J. (2013) "Democratization Theory and the Arab Spring." Journal of Democracy, 24:15-30.

59- Fukuyama, Francis (2014)" From 1848 to the Arab Spring." In "Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalisation of Democracy". Profile Books, London, UK.

60- Marshall, Monty G.; and Cole, Benjamin R. (2014) "Global Report on Conflict, Governance, and State Fragility 2014." Center for Systemic Peace, Vienna, VA USA.

61- Marshall, Monty G.; and Gurr, Ted R (2014) "Polity IV Individual Country Regime Trends, 1946-2013." Center for Systemic Peace, Vienna, VA USA.

62- Brownlee, Jason (2012) "Democracy Prevention: the Politics of the U.S.-Egyptian Alliance." Cambridge University Press, New York, USA.

63- Jreisat, Jamil E. (2012) "Rethinking Administrative Capacity Development: The Arab States." Public Organization Review, 12: 139-155.

64- Dawoody, Alexander R. (2015) "Public Administration and Policy in the Middle East." Springer, New York, USA.

65- Morris, Ian (2013) "The Measure of Civilization: How Social Development Decides the Fate of Nations." Profile Books LTD, London, UK.

66- Committee on Health and Behavior (2001) "Health and Behavior: the Interplay of Biological, Behavioral, and Societal Influences." Institute of Medicine, National Academy of Sciences, USA.

67- Rizzo, Helen; Abdel-Latif, Abdel-Hamid and Meyer, Katherine (2007) "The Relationship between Gender Equality and Democracy: A Comparison of Arab Versus Non-Arab Muslim Societies." Sociology, 41:1151-1170.

68- Gvirsman, Shira D.; Huesmann, L. Rowell ; Dubow, Eric F.; Landau, Simha F.; Shikaki, Khalil; and Boxer, Paul (2014) "The Effects of Mediated Exposure to Ethnic-Political Violence on Middle East Youth's Subsequent Post-Traumatic Stress Symptoms and Aggressive Behavior". Communication Research, 41: 961–990.

69- Masten, Ann S.; and Narayan Angela J. (2012) "Child Development in the Context of Disaster, War, and Terrorism: Pathways of Risk and Resilience." Annual Review of Psychology, 63: 227-257.

70- Lomborg, Bjørn (2009) "Global Crises, Global Solutions." Cambridge University Press, New York, USA.

71- Olson, Mancur Jr. (1996) "Big Bills Left on the Sidewalk: Why Some Nations are Rich, and Others Poor." Jounal of Economic Perspective, 10: 3-24.

72- Lal, Deepak; and Myint, Hla (1996) "The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth: A Comparative Study." Clarendon Press, Oxford, UK.

73- Galeano, Eduardo (1997) "Open Veins of Latin America : Five Centuries or the Pillage of a Continent." Translated from Spanish to English by Cedric Belfrage. Monthly Review Press, New York, USA.

74- Rodney, Walter (1981) "How Europe Underdeveloped Africa." Howard University Press, Washington D.C., USA.

75- Bagchi, Amiya K. (1982) "The Political Economy of Underdevelopment." Cambridge University Press, New York, USA.

76- Acemoglu, Daron; Johnson, Simon; and Robinson, James A. (2001) "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation." The American Economic Review, 91: 1369–1401.

77- O'Higgins, Eleanor R. E. (2006) "Corruption, Underdevelopment, and Extractive Resource Industries: Addressing the Vicious Cycle." Business Ethics Quarterly, 16: pp. 235-254.

78- Becker, Gary S. (1993) "Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education. 3rd ed. Chicago: University of Chicago Press, Chicago, USA.

79- Zuhair, Segu; and Natoli, Riccardo (2012) "Human capital: The History, Measurement and Impact on Nations from an Economic Perspective." International Journal of Value Chain Management, 6: 61-77.

80- Jones, Benjamin F. (2014) "The Human Capital Stock: A Generalized Approach: Dataset." American Economic Review, 104: 3752–3777.

81- Jones, Benjamin F. (2014) "The Knowledge Trap: Human Capital and Development Reconsidered." Unpublished.

82- Quinn, James B; Anderson, Philip; and Finkelstein, Sydney (2005) "Leveraging Intellect." Academy of Management Executive, 19: 78-94.

83- Fulmer, Ingrid S.; and Ployhart, Robert E. (2014) "Our Most Important Asset": A Multidisciplinary/Multilevel Review of Human Capital Valuation for Research and Practice." Journal of Management, 40: 161–192.

84- Stemmer, Donna M. (2002) "A Balance Sheet and Method for Measuring Intellectual Capital." World Intellectual Property Organization, Patent Number WO 02/057872.

85- Levy, Robert A. (2007) "System and Method for Analyzing Work Activity and Valuing Human Capital." United States Patent Office, Patent No. US7, 233,971 B1.

86- Lane, Leonard D.; Del Mar, Corona; Packham, Donald E.; and Goldsmith, Judson W., (2007) "Method and Apparatus for Determining and Using Human Capital Metrics as Measures of Economic Value of Persons to an Organization." United States Patent Office, Patent Application No. US2007/0250417 A1.

87- Palacios, Miguel (2015) "Human Capital as an Asset: Class Implications from a General Equilibrium Model." The Review of Financial Studies, 28:978-1023.

88- Heckman, James (2004) "Lessons from the Technology of Skill Formation." Annals of the New York Academy of Sciences, 1038: 179–200.

89- Cunha, Flavio; Heckman, James; and Schennach, Susanne M. (2010) "Estimating the Technology of Cognitive and Noncognitive Skill Formation." Econometrica, 78:883-931.

90- Cunha, Flavio; and Aizer, Anna (2012) "The Production of Human Capital: Endowments, Investments and Fertility." National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 18429, Cambridge, Massachusetts, USA.

91- Cunha, Flavio; and Heckman, James (2007) "The Economics of Human Development: The Technology of Skill Formation." AEA Papers and Proceedings, 97: 31-47.

92- Meisenberg, Gerhard; and Lynn, Richard. (2013) Cognitive Human Capital and Economic Growth: Defining the Causal Paths. The Journal of Social, Political, and Economic Studies, 38: 16-54.

93- Stolarski, Maciej; Zajenkowski, Marcin; and Meisenberg, Gerhard (2013) "National Intelligence and Personality: Their Relationships and Impact on National Economic Success." Intelligence, 41: 94-101.

94- Stolarski, Maciej; Zajenkowski, Marcin; and Meisenberg, Gerhard (2013) "Openness, Economic Freedom and Democracy Moderate the Relationship between National Intelligence and GDP." Personality and Individual Differences, 55: 391-398.

95- Woodley, Michael A.; and Meisenberg, Gerhard (2012)"Ability Differentials Between Nations Are Unlikely to Disappear." American Psychologist, 67: 501-502.

96- Neubauer, Aljoscha C.; and Opriessnig, Sylvia (2014) "The Development of Talent and Excellence-Do Not Dismiss Psychometric Intelligence, the (Potentially) Most Powerful Predictor." Talent Development and Excellence, 6: 1-15.

97- Gennaioli, Nicola; Laporta, Rafael; and Lopez-De_Silanes, Florencio (2013) "Human Capital and Regional Development." The Quarterly Journal of Economics, 128: 105-164.

98- Chatzimichael, Kostantinos; and Tzouvelekas, Vangelis (2014) "Human Capital Contributions to Explain Productivity Differences." Journal of Productivity Analysis, 41: 399-417.

99- Burhan, Nik A.S.; Mohamad, Mohd R.; Kurniawan, Yohan; and Sidek, Abdul Halim (2014) "The Impact of Low, Average, and High IQ on Economic Growth and Technological Progress: Do All Individuals Contribute Equally. Intelligence, 46: 1-8.

100- Qadri, Faisal Sultan; and Abdul Waheed (2013) "Human Capital and Economic Growth: Cross-country Evidence From Low-middle- and High-income Countries." Progress in Development Studies, 13: 89-104.

101- Altun Ada, Ayşen; and Acaroğlu, Hakan (2014) "Human Capital and Economic Growth: A Panel Data Analysis with Health and Education for MENA Region." Advances in Management & Applied Economics, 4: 59-71.

102- Rindermann, Heiner; Sailer, Michael; and Thompson, James (2009) "The Impact of Smart Fractions, Cognitive Ability of Politicians and Average Competence of Peoples on Social Development. Talent Development and Excellence, 1: 3-25.

103- Garett, Jones; and Potrafke, Niklas (2014) "Human Capital and National Institutional Quality: Are TIMSS, PISA, and National Aaverage IQ Robust Predictors? Intelligence, 46: 148–155.

104- Rutter, Michael (2006) "Genes and Behavior: Nature/Nurture Interplay Explained." Blackwell Publishing, Oxford, UK.

105- Almond, Douglas.; and Currie, Janet (2011)"Human Capital Development Before Age Five." In, Card, David; and Ashenfelter, Orley (eds) Handbook of Labor Economics, Volume 4: 1315-1486.

106- Heckman, James J. (2005) "Lessons From the Technology of Skill Formation." National Bureau of Economic Research, Working Paper No.11142, Cambridge, Massachusetts, USA.

107- Mani, Anandi; Mullainathan, Sendhil; Shafir, Eldar; and Zhao, Jiaying (2013) "Poverty Impedes Cognitive Function." Science, 341: 976-980.

108- Vohs, Kathleen D. (2013) "The Poor's Poor Mental Power." Science, 341: 969-970.

109- Wicherts, Jelte M.; and Scholten, Annemarie Z. (2013) "Comment on "Poverty Impedes Cognitive Function". Science, 342:1169d-1170d.

110- Luby, Joan; Belden, Andy; Botteron, Kelly; Marrus, Natasha; Harms, Michael P.; BA, Casey B.; Nishino, Tomoyuki; and Barch, Deanna (2013) "The Effects of Poverty on Childhood Brain Development The Mediating Effect of Caregiving and Stressful Life Events." JAMA Pediatrics, 167: 1135-1142.

111- Noble, Kimberly G; Houston, Suzanne M; Brito, Natalie H; Bartsch, Hauke; Kan, Eric; Kuperman, Joshua M; Akshoomoff, Natacha; Amaral, David G; Bloss, Cinnamon S; Libiger, Ondrej; Schork, Nicholas J; Murray, Sarah S; Casey, B J; Chang, Linda; Ernst, Thomas M; Frazier, Jean A; Gruen, Jeffrey R; Kennedy, David N; Van Zijl, Peter; Mostofsky, Stewart; Kaufmann, Walter E; Kenet, Tal; Dale, Anders M; Jernigan, Terry L; Sowell, Elizabeth R (2015) "Family income, parental education and brain structure in children and adolescents." Nature Neuroscience, 18: 773-780.

112- Ceci, Stephen J. (1991) "How much does schooling influence general intelligence and its cognitive components? A reassessment of the evidence. Developmental Psychology, 27: 703-722.

113- Falch, Torberg; and Sandgren Massih, Sofia (2011) "The effect of Education on Cognitive Ability. Economic Inquiry, 49: 838–856.

114- Brinch, Christian N.; and Galloway, Taryn A. (2012). Schooling in Adolescence Raises IQ scores. Proceedings of the National Academy of Sciences, USA, 109: 425–430.

115- Nyborg , Helmuth (2012) "The Decay of Western Civilization: Double Relaxed Darwinian Selection." Personality and Individual Differences, 53:118–125.

116- Ritchie, Stuart J.; Bates, Timothy C.; and Deary, Ian J. (2015) "Is Education Associated With Improvements in General Cognitive Ability, or in Specific Skills? Developmental Psychology, 51: 573–582.

117- Jaeggi, Susanne M.; Buschkuehl, Martin; Jonides, John; and Perrig, Walter J. (2008) "Improving Fluid Intelligence with Training on Working Memory." Proceedings of the National Academy of Sciences, USA, 105: 6829-6833.

118- The World Bank (2007). "The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa - Executive Summary" The World Bank, Washington DC, USA.

119- OECD, (2014) "PISA 2012 Results: What Students Know and Can Do Student Performance in Mathematics, Reading and Science, Volume I." OECD, Paris, France.

120- World Economic Forum (2015) "The Human Capital Report." WEF, Geneva, Switzerland.

121- Vanhanen, Tatu (2009) "The Limits of Democratization: Climate, Intelligence, and Resource Distribution." Washington Summit Publishers, Georgia, USA.

122- OECD, (2001). The Well-being of Nations: The Role of Human Capital and Social Capital. OECD, Paris, France.

123- Isham, Jonathan T.; Kelly, Thomas; and Ramaswamy, Sunder (2002) "Social Capital and Economic Development: Well-being in Developing Countries." Edward Elgar Publishing Ltd, Cheltenham Glos, UK.

124- Westland, Hans: and Adam, Frane (2010) "Social Capital and Economic Performance: A Meta-analysis of 65 Studies." European Planning Studies, 18:893-919.

125- Weaver, Robert and Habibov, Nazim (2012) Social Capital, Human Capital, and Economic Well-Being in the Knowledge Economy: Results from Canada's General Social Survey. Journal of Sociology and Social Welfare, 39: 31-54.

126- Bousrih, Lobna (2013) "Social Capital, Human Capital and Sustainable Economic Development." Poznan University of Economic Review, 13: 42-90.

127- Adam, Frane; and Westlund, Hans (2013) "Innovation in Socio-cultural Context." Routledge, Oxon, UK.

128- Agénor, Pierre-Richard; and Dinh, Hinh T. (2015) "Social Capital, Product Imitation and Growth with Learning Externalities." Journal of Development Economics, 114: 41–54.

129- Heckman, James J; and Mosso, Stefano (2014) "The Economics of Human Development and Social Mobility." Annual Review of Economics, 6: 689-733.

130- Ngangue, Ngwen (2014) "Determinants of Children's Health for Human Capital Accumulation: Empirical Analysis." Asian Economic and Financial Review, 4: 1622-1637.

131- Parman, John (2015)" Childhood Health and Human Capital: New Evidence from Genetic Brothers in Arms." The Journal of Economic History, 75: 30-64.

132- Heckman, James J., Jora Stixrud, and Sergio Urzua (2006) "The Effects of Cognitive and Noncognitive Abilities on Labor Market Outcomes and Social Behavior." Journal of Labor Economics 24: 411–82.

133- Cobb-Clark, Deborah A.; and Tan, Michelle (2011) "Noncognitive Skills, Occupational Attainment, and Relative Wages." Labour Economics, 18:1–13.

134- Brunello, Giorgio; and Schlotter, Martin (2011) "Non Cognitive Skills and Personality Traits: Labour Market Relevance and their Development in Education & Training Systems." Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit (Institute for the Study of Labor), Discussion Paper No. 5743.

135- Fletcher, Jason M. (2013) "The Effects of Personality Traits on Adult Labor Market Outcomes: Evidence from Siblings." Journal of Economic Behavior & Organization, 89: 122– 135.

136- Thiel, Hendrik; and Thomsen, Stephan L. (2013) "Noncognitive Skills in Economics: Models, measurement, and Empirical Evidence." Research in Economics, 67: 189–214.

137- Lynn, Richard; and Vanhanen, Tatu (2002) "IQ and the Wealth of Nations." Praeger Publishers Inc., California, USA.

138- Jones, Garett; and Schneider, W. Joel (2006) "Intelligence, Human Capital, and Economic Growth: A Bayesian Averaging of Classical Estimates (BACE) Approach." Journal of Economic Growth, 11:71–93.

139- Hunt, Earl; and Wittmann, Werner (2008) "National Intelligence and National Prosperity." Intelligence, 36:1–9.

140- Rindermann, Heiner (2012) "Intellectual Classes, Technological Progress and Economic Development: The Rise of Cognitive Capitalism." Personality and Individual Differences, 53: 108-113.

141- Rindermann, Heiner; Kodila-Tedika; and Christainsen, Gregory (2014) "Cognitive Capital, Governance, and the Wealth of Nations." Munich Personal RePEc Archive (MPRA) Paper No., 57563.

142- Rindermann, Heiner; and Thompson, James (2011) "Cognitive Capitalism: The Effect of Cognitive Ability on Wealth, as Mediated Through Scientific Achievement and Economic Freedom." Psychological Science, 22: 754-763.

143- Pfeffer, Fabian T. (2015) "Equality and Quality in Education. A Comparative Study of 19 Countries." Social Science Research, 51: 350-368.

144- Keep, Ewart; and Mayhew, Ken (2010) "Moving Beyond Skills as a Social and Economic Panacea." Work, Employment and Society, 24: 565–577.

145- Bryson, Jane (2010) "Beyond Skill: Institutions, Organisations and Human Capability." Palgrave Macmillan, Basingstoke, UK.

146- Benos, Nikos and Zotou, Stefani (2014) "Education and Economic Growth: A Meta-Regression Analysis." World Development, 64: 669-689

147- Rogers, Mark L. (2008). "Directly Unproductive Schooling: How Country Characteristics Affect the Impact of Schooling on Growth." European Economic Review, 52: 356-385.

148- Demeulemeester, Jean Luc; and Diebolt, Claude (2011) "Education and Growth: What Links for Which Policy?" Historical Social Research, 36: 323-346.

149- Gandhi Kingdon , Geeta; Little, Angela; Aslam, Monazza; Rawal, Shenila; Moe, Terry; Patrinos, Harry; Beteille, Tara; Banerji, Rukmini; Parton, Brent; and Sharma, Shailendra K. (2014) "A Rigorous Review of the Political Economy of Education Systems in Developing Countries." Education Rigorous Literature Review. Department for International Development, London, UK.

150- Rindermann, Heiner; and Ceci, Stephen J (2009) "Educational Policy and Country Outcomes in International Cognitive Competence Studies." Perspectives on Psychological Science, 4: 551-577.

151- Falch, Torberg; and Massih, Sofia Sandgren (2011) "The Effect of Education on Cognitive Ability." Economic Inquiry, 49: 838–856.

152- Ritchie, Stuart J.; Bates, Timothy C.; Der, Geoff; Starr, John M.; and Deary, Ian J. (2013) "Education is Associated with Higher Later Life IQ Scores, but not with Faster Cognitive Processing Speed." Psychology and Aging, 28: 515-521.

153- Hunt, Earl (2012) "What Makes Nations Intelligent." Perspectives on Psychological Science, 7: 284-306.

154- Rosen, Jeffrey A.; Glennie, Elizabeth J.; Dalton, Ben W.; Lennon, Jean M.; and Bozick, Robert N. (2010) "Noncognitive Skills in the Classroom: New Perspectives on Educational Research." RTI International. RTI Press, North Carolina, USA.

155- Farrington, Camille A.; Roderick, Melissa; Allensworth, Elaine; Nagaoka, Jenny; Keyes, Tasha S., Johnson, David W.; and Beechum, Nicole O. (2012) "Teaching Adolescents to Become Learners: The Role of Noncognitive Factors in Shaping School Performance. University of Chicago Consortium on Chicago School Research, Chicago, USA.

156- Mankiw, N. Gregory, David Romer, and David N. Weil. (1992) "A Contribution to the Empirics of Economic Growth." Quarterly Journal of Economics, 107 (2): 407–37.

157- Hanushek, Eric A and Kimko, Dennis D. (2000) "Schooling, Labor-Force Quality, and the Growth of Nations." The American Economic Review, 90: 1184-1208.

158- Wößmann, Ludger (2002) "Cross-Country Evidence on Human Capital and the Level of Economic Development: The Role of Measurement Issues in Education." Historical Social Research, 27: 47-76.

159- Hanushek, Eric A., (2005) "The Economics of School Quality." German Economic Review, 6: 269-286.

160- OECD, (2010) "The High Cost of Low Educational Performance: The long-run Economic Impact of Improving PISA Outcomes." OECD, Paris, France.

161- Hanushek, Eric A; and Wobmann, Ludger (2007) "The Role of Education Quality in Economic Growth." World Bank Policy Research Working Paper 4122.

162- Hanushek, Eric A; and Wobmann, Ludger (2012) Do Better Schools Lead to More Growth? Cognitive Skills, Economic Outcomes, and Causation." Journal of Economic Growth, 17: 267-321.

163- International Labour Organization (2012) "Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies" International Labour Organization, ILO Regional Office for the Arab States, Beirut, Lebanon.

الْأَوْلَوِيَّةُ الْحَتْمِيَّةُ لإِيقَافِ التَدَهْوُر

هَكَذَا يَشُلُّ إِعْطَابُ الْقُدُرَاتِ الْأُمَم

في عالم تتزايد عَوْلَمَتُه، لم يعد بِمَقْدُور الأُمم الانعزال عن المُنافسة، أو المُقارنة. ولقد بَيَّنَ قَدْرٌ مُتَزَايِدٌ من الأَدِلَّة، أن عَدَداً مما يُصْطَلَح على وصفه عادة بالبلدان "النامية" هي في الحقيقة تَتَدَهْوَر؛ اقتصادياً، واجتماعياً، وفكرياً. وبالرغم من أن ظاهرة التَدَهْوُر قد أصابت أجزاء أُخرى من العالم، إلا أنها أشدّ وضوحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث تتزايد الهُوَّةُ إِتِّسَاعَاً بين تلك المنطقة والاقتصادات المتقدمة في العالم. ويكمن سبب هذا التَدَهْوُر في اسْتِشْرَاء وَباء إعْطاب القُدُرات؛ ذلك الذي قَلَّصَ قُدُرات أجيال كاملة في تلك المنطقة. لعل الطريق الوحيد لإيقاف ذلك التَدَهْوُر هو تدشين عملية منسقة بعناية لاسْتِعَادة القُدُرات؛ تهدف إلى تحرير الأفراد؛ بتمكينهم من الأدوات اللازمة لكي يُطَوِّرُوا قُدُراتهم طَواعية. إذا ما أمكن إعادة هيكلة التعليم، بصورة جوهرية؛ لكي يَبْنِيَ قَدْراً مُتَوازِناً من القُدُرات المعرفية، والقُدُرات غير المعرفية؛ بدلاً من مجرد منح الشهادات الرسمية، فإنه قد يصلح كنقطة انطلاق لتلك العملية. هُنا، يَتَحَتَّم التأكيد على أنه دون إعادة النظر، بصورة جوهرية، في المبادئ، وفي الأنظمة، التي دَعَمَت، أو شَجَّعَت، أو تَجَاهَلَت، وَبَاء إعْطاب القُدُرات، فَلَنْ يتمكن التعليم، ولا أي شيء آخر، من إيقاف الانحدار.

المحتويات

* المقدمة

* عندما يَتَعَثَّرُ النُمُوُّ طويلاً

* تَعَثُّرٌ أكثر خطورة

* امْتِلاكُ القُدُرات

* إعْطَابُ القُدُرات

* اسْتِعَادَةُ القُدُرات

* المراجع

مُؤَسَسةُ تَنْمِيَةِ الْخُبَرَاء (مَهَارَة)

نُشِرَ بواسطة مؤسسة تنمية الخبراء (مهارة)

ISBN: 978-0-9934856-2(PDF)

www.maharafoundation.org